الألفاظ المستعملة في المنطق

أبو نصر الفارابي

(المتوفى 339 هـ)

تحقيق وتقديم وتعليق

محسن مهدي

اســـــم الكتـــــاب: الألفاظ المستعملة في المنطق

اســـم المـــؤلـــــف: أبو نصر الفارابي

الترقيم الـــــدولي:978-977-6666-48-1

جميع حقوق الطبع وإعادة الطبع والنشـــر والتوزيع © محفوظة لدار المحرر الأدبي للنشـــر والتوزيع المشـــهرة برقم 24821 بتاريخ 2015/10/1. ومقرها جمهورية مصر العربية / محافظة الجيزة.

وأي اقتباس أو تقليد، أو إعادة طبع، أو نشـــر أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون موافقة قانونية مكتوبة من الناشر يعرض صاحبه للمساءلة القانونية، والآراء والمادة الواردة وحقوق الملكية الفكرية بالكتاب خاصة بالمؤلف فقط لا غير.

المقدّمة

1 - هويّة الكتاب

«كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق» (أو كتاب «الألفاظ» كما سنسمّيه في هذه المقدّمة) كتاب لأبي نصر الفارابيّ لم تذكره فهارس كتبه القديمة (راجع شتاينشنايدر «الفارابيّ» ص 214 - 220، والفهارس التي لم يرجع إليها مثل ابن النديم «الفهرست» ص 263، البيهقيّ «تتمّة صوان الحكمة» ص 17).

وذلك لأنّ هذا الكتاب ليس مؤلّفا كاملا وإنّما هو جزء من كتاب أكبر يلخّص فيه الفارابيّ عددا من الكتب المنطقيّة أو جميع الكتب المنطقيّة (كما يظهر من نصّ الفقرات 52، 55، 65). والفهارس القديمة تذكر أسماء عدد من الكتب الظاهر من أمر أغلبها أنّها كتب جامعة تختلف في حجمها لخّص فيها الفارابيّ عددا من الكتب المنطقيّة أو جميعها. فهناك مثلا «جوامع» كتب المنطق و «المختصر الصغير» أو «المختصر الموجز» في المنطق. ثمّ هناك «المختصر الأوسط» أو «الكتاب الأوسط» في المنطق. ثمّ هناك «المختصر الكبير» في المنطق. ولا يستبعد أن يكون أغلب الكتب المنطقيّة الجزئيّة التي تذكرها الفهارس القديمة كتابا كتابا، وتقول في بعضها إنّه «مختصر» أو «أوسط» أو «كبير»، منتزعا من هذه الكتب الجامعة، وخاصّة تلك التي لا تسمّيها الفهارس القديمة «شروحا» أو «شروحا كبيرة» أو «شروحا على جهة التعليق».

ومع أنّه عثر على عدد كبير من نسخ كتب الفارابيّ المنطقيّة الخطّيّة في السنوات الأخيرة في مكتبات تركيا وإيران، فلا يزال عدد أكبر من هذه الكتب مفقودا أو لم يعثر عليه بعد. ولذلك فمن العسير

التأكّد بشكل نهائيّ من محتويات الكتب الجامعة التي تذكرها الفهارس القديمة أو من ترتيب أجزائها.

وأجزاء المجاميع المنطقيّة الموجودة اليوم لا يتّفق ترتيبها في جميع النسخ الخطّيّة، واتّفاق ترتيب بعضها قد يكون سببه نقل هذه النسخ عن أصل واحد أو نقل بعضها عن البعض الآخر. ودراسة محتويات أجزاء المجاميع المنطقيّة الخطّيّة تبيّن أنّ هذه الأجزاء تفرّقت من الكتب الجامعة التي كتبها أو أملاها الفارابيّ ثمّ جمعت بعد ذلك في مجاميع جديدة لم تحفظ الترتيب القديم ولا أجزاء الكتاب كلّها ولم تفرّق بين أجزاء كتاب وآخر. ولذلك يجب إعادة النظر في هذه المجاميع الخطّيّة وإرجاع أجزائها إلى الكتب التي كانت تجمعها في الأصل وإعادة ترتيبها على أساس دراسة نصوص هذه الأجزاء والاستفادة من الأخبار التي توردها الفهارس القديمة عن كتب الفارابيّ المنطقيّة. وسنقتصر هاهنا على ملاحظات مختصرة تتعلّق بكتاب «الألفاظ».

إنّ كتابة تلاخيص عديدة للكتاب الواحد تقليد سبق الفارابيّ في الأدب اليونانيّ والسريانيّ واستمرّ بعده في الأدب العربيّ، كما يظهر ممّا عمله ابن سينا وابن رشد مثلا. والفهارس القديمة تتحدّث عن «جوامع» ثمّ عن مختصرات «موجزة» و «وسطى» و «كبيرة»، ثمّ عن «شروح» وشروح «كبيرة» وشروح «على جهة التعليق»، أي أنّها تشير إلى أنّ الفارابيّ قد لخّص الكتب المنطقيّة أو الكثير منها خمس مرّات أو أكثر، بالإضافة إلى ما لخّص من أجزاء من هذه الكتب أو من مواضيع منطقيّة خاصّة. أمّا النسخ الخطّيّة التي عثر عليها حتّى الآن فلا تحتوي على كتاب من الكتب المنطقيّة ملخّصا ومشروحا هذا العدد من التلاخيص والشروح. ومن الممكن أن يكون لفظ «المختصر» قد استعمل مقابل «الشرح» أو «الشرح الكبير» أو «الشرح على جهة التعليق»، وأنّه يقع على نوعين من الشروح المختصرة، هي «الجوامع» و «الأوسط»، فتكون «الجوامع» هي المختصر «الصغير» أو «الموجز»، و «الأوسط» (الذي يسمّى عند ابن رشد «تلخيصا») هو المختصر «الكبير».

(ويظهر أنّ الفارابيّ لم يتبع في تلاخيصه «الوسطى» طريقة ابن رشد الذي يختصر نصّ الكتاب في تلاخيصه ويعلّق عليه، بل تبع فيها طريقة «الجوامع» الصغيرة- التي لا تعطي شيئا من نصّ

فورفوريوس أو أرسطاطاليس الأصليّ بل تبحث في المواضيع التي يبحث فيها فورفوريوس أو أرسطاطاليس بأسلوب جديد- وتوسّع في البحث وتعمّق فيه أكثر ممّا عمل في «الجوامع» الصغيرة، كما يعمل ابن سينا في «الشفاء» مثلا.) ولعلّ الفارابيّ أو مفهرسي كتبه سمّوا هذه المختصرات «كبيرة» لتمييزها عن المختصرات «الصغيرة» أو «الجوامع».

ولمّا كان الفارابيّ كتب شروحا كبيرة لعدد من هذه الكتب أيضا، سمّى هو أو سمّى مفهرس وكتبه هذه المختصرات الكبيرة «وسطى» لتمييزها عن الشروح «الكبيرة» من جهة و «الجوامع» أو المختصرات «الصغيرة» من جهة أخرى.

ولكنّ هذه احتمالات وفروض لا يمكن التأكّد منها قبل العثور على كتب الفارابيّ المنطقيّة المفقودة.

وكتاب «الألفاظ» ليس شرحا كبيرا، وهو أمر يظهر من مقابلة هذا الكتاب بشرحين كبيرين من شروح الفارابيّ نعرفهما اليوم هما «شرح كتاب العبارة» و «شرح كتاب القياس». فهل هو جزء من «جوامع» الكتب المنطقيّة أو المختصر «الصغير»، أو جزء من «الأوسط» أو المختصر «الكبير»، وما موضعه في الكتاب الجامع الذي هو جزء منه؟

2 - كتاب "الألفاظ" وكتاب "المقولات"

يقول الفارابيّ في آخر كتاب «الألفاظ»: «فقد أتى هذا القول على الأقاويل التي بها يسهل الشروع في صناعة المنطق. فينبغي الآن أن نشرع فيها ونبتدئ بالنظر في الكتاب الذي يشتمل على أوّل أجزاء هذه الصناعة وهو كتاب المقولات» (الفقرة 65). فكتابنا إذن يسبق مباشرة كتابا في المقولات. ولم يعثر حتّى الآن إلّا على كتاب واحد للفارابيّ في المقولات هو «كتاب قاطاغورياس أي المقولات» الذي عثر على عدد كبير من النسخ الخطّيّة منه ونشر مرّتين.

وهناك نسختان خطّيّتان تحتويان على هذا الكتاب وفيهما ذكر لهويّته.

الأولى في مكتبة جامعة طهران المركزيّة، في مجموعة مشـــكاة، رقم 240 (راجع وصف دانش پژوه «فهرست» المجلّد الثالث، القسم الأوّل، ص 18 ومواضـع أخرى من هذا الفهرس الذي رتّب بحسـب عناوين الكتب). والثانية في إســتنبول في مكتبة طوپقاپو ســراي، مجموعـة امـانـت خزينـه ســى، رقم 1370 (راجع فؤاد ســزگين «مجموعة رسائل» ص 234 - 235). وفي النسختين كتبت في نهاية كتاب «إيساغوجي أي المدخل» هذه العبارة «و يتلو هذا الكتاب كتاب قاطيغورياس من الأوسـط الكبير» (مشـكاة، رقم 240، الورقة 129 و، س 3 - 7، امانت خزينه ســى، رقم 1370، الورقة 111 ظ، س 15 - 18)، وهي عبارة يظهر أنّ الناسـخ الذي جمع الأجزاء المنطقيّة التي في هـاتين المجموعتين أراد بهـا أن يعرّف القـارئ أنّ كتـاب «المقولات» الذي سيتلو قد أخذ من كتاب غير الكتاب الذي أخذت منه الكتب التي سبقت (بما في ذلك «إيساغوجي»)، وأنّ «المقولات» من «الأوسط الكبير» (و هي عبارة تجمع بين عبارتي «الكتاب الأوسط» و «المختصر الكبير» التي تذكرها الفهارس القديمة)، وأنّ الكتب التي سبقت هي من «الجوامع» أو المختصر «الصغير». أمّا ما يقوله هذا الناسـخ عن كتاب «المقولات» فقراءة نصّ الكتاب والنظر في مقداره لا تؤدّي إلى ما يناقض هذا القول، وإن كنّا غير قادرين على البرهنة عليـه بشـــكل قـاطع لعدم العثور على نســـخـة من «جوامع كتـاب المقولات» حتّى الآن. وأمّا الكتب التي تسـبق كتاب «المقولات» في النسـختين الخطّيّتين المذكورتين (مشـكاة، رقم 240، الورقة 107 ظ- 129 و، امانت خزينه ســـى، رقم 1730، الورقة 91 ظ- 111 ظ) فهي أربعة كتب:

(1) «فصـول تشـتمل على جميع ما يضـطرّ إلى معرفته من أراد الشـروع في صـناعة المنطق وهي خمسـة فصـول» (راجع نشـرة دنلوب، ص 266، ونشرة توركر، ص 203).

(2) «كتاب القياس الصـغير أو كتاب المختصـر الصـغير في كيفيّة القياس أو كتاب المختصر الصغير في المنطق على طريقة المتكلّمين» (راجع نشرة توركر، ص 244).

(3) «رسالة صدّر بها أبو نصر محمّد بن محمّد الفارابيّ كتابه في المنطق» (راجع نشـرة توركر، ص 187، وقارن نشـرة دنلوب، ص

224 - 225، العنوان من النسختين الخطّيّتين المذكورتين أعلاه، وينتهي النصّ في النسختين الخطّيّتين هكذا «تمت المقدمة التي قبل الفصول الخمسة»، وفي نسخة مشكاة، رقم 240، الورقة 123 وصفحة بيضاء تسبق هذا النصّ وضع فيها «مقالة للفارابي صدر بها كتابه في المنطق مع مقالة في الكليات الخمس والمقالتان مع ما يليهما وهو كتاب الاوسط الكبير في المنطق لابي نصر الفارابي» وهو قول غير واضح المعنى ولا يوجد في نسخة امانت خزينه سى التي تتّفق محتويات هذا القسم منها ومحتويات نسخة مشكاة).

(4) «كتاب إيساغوجي أي المدخل» (راجع نشرة دنلوب، ص 118) الذي ينتهي بالعبارة التي سبق ذكرها وهي «ويتلو هذا الكتاب كتاب قاطيغورياس من الأوسط الكبير».

والناظر في هذه الكتب الأربعة يجد أنّ كتاب «القياس الصغير» (رقم 2)، الذي تذكره الفهارس القديمة على حدة، ليس في مكانه في ترتيب الكتب المنطقيّة. أمّا الكتب الثلاثة الباقية، فالنسختان الخطّيّتان المذكورتان تتّفقان في أنّ «الرسالة» (رقم 3) هي «مقدّمة» وأنّ مكانها هو «قبل الفصول الخمسة» (رقم 1). وهذه المقدّمة تنتهي بتلخيص صغير جدّا لموضوع كتاب «إيساغوجي» (رقم 4). أمّا الكتاب الذي هذه مقدّمته، وهو «الفصول الخمسة»، فيستمرّ أيضا في تلخيص بعض مواضيع «إيساغوجي» وكتاب «المقولات». ولذلك (وبعد وضع كتاب «القياس الصغير» جانبا) لا يمكن قبول ترتيب الكتب الباقية وجمعها مع نصّ كتاب «المقولات» الموجود في النسختين الخطّيّتين، وذلك لأنّ «الرسالة» (رقم 3) و «الفصول الخمسة» (رقم 1) هي مختصر صغير لمواضيع «إيساغوجي» (رقم 4) ولكتاب «المقولات» الذي يتلوه. وإنّما يجب القول إنّهما جزءان من «جوامع» أو مختصر «صغير» لكتب المنطق وإنّ كتاب «إيساغوجي» (رقم 4) وكتاب «المقولات» الذي يتلوه جزءان من مختصر «أوسط» أو «كبير» لكتب المنطق.

وإذا أعدنا النظر في كتاب «الألفاظ» وقابلنا بين محتوياته ومحتويات الكتب الثلاثة (رقم 1، 3، 4) التي تسبق كتاب «المقولات» نجد أنّه يلخّص المواضيع نفسها التي تلخّصها هذه الكتب («الرسالة» و «الفصول الخمسة» و «إيساغوجي») عدا أشياء قليلة

يبحث فيها كتاب «المقولات». ولكنّ كتاب «الألفاظ» يبحث في هذه المواضيع بصورة أوسع من التلخيص الموجود في هذه الكتب الثلاثة. ولـذلـك لا يمكن القول إنّـه جزء من كتـاب جـامع كـان يحتوي على «الرسـالة» و «الفصـول الخمسـة»، ولا إنّه جزء من كتاب جامع كان يحتوي على «إيســاغوجي»، بل يجب القول إنّه جزء من مختصــر «أوسـط» أو «كبير» لكتب المنطق أكبر من المختصـرات التي كانت تحتوي على هذه الكتب الثلاثة، وإنّ موضــعه في هذا المختصــر هو قبل كتاب «المقولات» مباشـرة، وإنّه وضـع في هذا المختصـر مكان «الرسـالة» و «الفصـول الخمسـة» و «إيسـاغوجي» في «الجوامع» أو في المختصر «الموجز» أو «الصغير».

3 - كتاب "الألفاظ" وكتاب "التنبيه"

ومع أنّ كتاب «الألفاظ» يأتي على «الأقاويل التي بها يســهل الشـروع في صـناعة المنطق» كما يقول الفارابيّ (الفقرة 65)، وأنّه يســبق كتاب «المقولات» في المختصــر الجامع «الأوســط» أو «الكبير»، فهو ليس أوّل جزء من أجزاء الكتاب الجامع، بل يســبقه كتاب آخر. والفارابيّ يذكر هذا الكتاب الآخر في ثلاثة مواضــع من كتاب «الألفاظ» يقول في الموضــع الأوّل «وقد قيل في الكتاب الذي قدّم على هذا الكتاب أيّ قوّة يفيدها صـناعة المنطق وأيّ كمال يكسـبه الإنسان بها» (الفقرة 52، قارن الفقرة 59) ويقول في الموضع الثاني «وبالجملة فإنّه يتبيّن أنّ قوّة الذهن التي حدّدناها في الكتاب الذي قبل هذا إنّما تحصــل بالوقوف على هذه الأصــناف التي عدّدناها هاهنا» (الفقرة 55). وهذان النصّان يعزّزان ما قلناه سابقا من أنّ «الرسالة» و «الفصـول الخمسـة» و «إيسـاغوجي» لا يمكن أن تكون قد سـبقت كتاب «الألفاظ». فهي لا تبيّن قوّة الذهن التي تفيدها صــناعة المنطق ولا علاقتها بقوى الذهن الأخرى بيانا يختلف في مادّته أو ســعته عن بيان كتاب «الألفاظ» حتّى يرى الفارابيّ فائدة في الرجوع إلى ما قاله هناك. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإنّ الفقرات 52 - 55 من كتاب «الألفاظ» التي يرد فيها هذان النصّــان تعدّد أصــناف انقيادات الذهن التي لم تعدّد في

«الكتاب الذي قدّم على هذا الكتاب» أو في «الكتاب الذي قبل هذا» بل عدّدت «هاهنا» أي في كتاب «الألفاظ». ولكنّ هذه الأصناف قد عدّدت في «الرسالة»، فلو كانت «الرسالة» قد سبقت كتاب «الألفاظ» في الكتاب الجامع لما كانت هناك حاجة إلى تعديدها من جديد. ومع هذا فإنّ الفارابيّ يبحث في الكتب الثلاثة تلك في عدد كبير من المواضيع التي يبحث فيها في كتاب «الألفاظ»، إلّا أنّه لا يرجع إلى هذه الكتب الثلاثة عند ذكر أيّ موضوع من هذه المواضيع في كتاب «الألفاظ». فكيف يمكن إذن تفسير رجوعه إلى هذه الكتب الثلاثة عند ذكر موضوع لا يكاد يبحثه فيها وعدم رجوعه إليها عند ذكر المواضيع العديدة التي يبحثها هناك، إذا كان قد وضع هذه الكتب قبل كتاب «الألفاظ»، وعلى فرض أنّ الفارابيّ اختار إعادة تلخيص المواضيع ذاتها مرّات عديدة في أجزاء يتلو بعضها البعض في كتاب واحد.

فهناك إذن كتاب قدّم على كتاب «الألفاظ» فيه قول للفارابيّ في القوّة التي تفيدها صناعة المنطق والكمال الذي يكسبه الإنسان بها وفي تحديد هذه القوّة. وهذا الكتاب ليس أحد المختصرات التي تسبق كتاب «المقولات» مباشرة في النسخ الخطّيّة لكتب الفارابيّ المنطقيّة، لا في النسختين المذكورتين أعلاه ولا في غيرها من النسخ الخطّيّة الأخرى المعروفة في مكتبات تركيا وإيران.

فما هو هذا الكتاب؟

هناك كتاب للفارابيّ عنوانه «كتاب التنبيه على سبيل السعادة» نشر في حيدرآباد عام 1346 ه. ولم ينل هذا الكتاب اهتمام الدارسين لكتب الفارابيّ المنطقيّة. ولعلّ سبب ذلك أنّ عنوانه يدلّ على أنّه كتاب في السياسة أو الأخلاق لا في المنطق. وهذا الكتاب موجود في النسختين الخطّيّتين المذكورتين أعلاه (مشكاة، رقم 240، الورقة 73 ظ- 80 ظ، امانت خزينه سى، رقم 1730، الورقة 63 ظ- 69 و)، واللتين تتحدّثان عن «الأوسط الكبير»، ولكنّه وضع فيهما بعد كتاب «تحصيل السعادة» وقبل كتاب «مبادئ آراء أهل المدينة الفاضلة» - أي أنّه وضع مع كتب الفارابيّ السياسيّة لا مع كتبه المنطقيّة. ولكنّ دراسة الكتاب تبيّن أنه يبحث في قوى النفس عامّة، وقوى «التمييز» أو «الذهن» خاصّة، وتعديدها، وتحديدها، والصنائع والعلوم التي تحصل لنا بها جودة التمييز التي تحصل بقوّة الذهن، إلى أن ينتهي

إلى بحث «صناعة المنطق» (ص 21 وما بعدها) وعلاقته بصناعة النحو، فيبيّن أنّ المنطق هو أوّل شيء يشرع فيه بطريق صناعيّ، ويشير إلى ضرورة الشروع بإحضار «أصناف الألفاظ الدالّة على أصناف المعاني المعقولة» (ص 25).

وفي الفقرة الأخيرة يشير الفارابيّ إلى علاقة هذا الكتاب بالكتب المنطقيّة، وهذا نصّها:

«ولمّا كانت صناعة النحو التي تشتمل على أصناف الألفاظ الدالّة، وجب أن تكون صناعة النحو لها غنا ما في الوقوف والتنبيه على أوائل هذه الصناعة.

فلذلك ينبغي أن يأخذ من صناعة النحو مقدار الكفاية في التنبيه على أوائل هذه الصناعة. أو يتولّى بحسن تعديد أصناف الألفاظ التي من عادة أهل اللسان الذي به يدلّ على ما تشتمل عليه هذه الصناعة إذا اتّفق أن لم يكن لأهل ذلك اللسان صناعة تعدّد فيها أصناف الألفاظ التي هي في لغتهم. فلذلك ما يتبيّن ما عمل من قدّم في المدخل إلى المنطق أشياء هي من علم النحو وأخذ منه مقدار الكفاية، بل أخلق (أو «الحقّ») أنّه استعمل الواجب فيما يسهل به التعليم. ومن سلك غير هذا المسلك فقد أغفل أو أهمل الترتيب الصناعيّ.

ونحن إذا كان قصدنا أن نلزم فيه الترتيب الذي يوجبه الصناعة، فقد ينبغي أن نفتتح كتابا من كتب الأوائل به يسهل الشروع في هذه الصناعة بتعديد أصناف الألفاظ الدالّة. فيجب أن نبتدئ به ونجعله ثالثا (اقرأ «تاليا») لهذا الكتاب.» (ص 25 - 26، قارن مشكاة، رقم 240، الورقة 80 ظ، امانت خزينه سى، رقم 1730، الورقة 68 ظ- 69 و، والنسخة الخطّيّة في المتحف البريطانيّ في لندن، رقم 7518 من الإضافات، الورقة 135 ظ- 136 و، وقد صحّحنا بعض المواضع في المطبوع استنادا إلى هذه النسخ الخطّيّة.)

يظهر من هذه الفقرة وما قبلها أنّ موضوع الكتاب الأعمّ هو قوى النفس وقوى التمييز أو الذهن، وأنّ الكتاب ينتهي إلى القول في القوّة التي تفيدها صناعة المنطق والكمال الذي يكسبه الإنسان بها، ويحدّد هذه القوّة- وهذه هي الأشياء التي يقول الفارابيّ إنّها في «الكتاب الذي قدّم على هذا الكتاب» أو في «الكتاب الذي قبل هذا» أي قبل كتاب «الألفاظ». وهو يبحث في علاقة صناعة النحو بالمنطق عامّة

وضرورة الشروع بتعديد «أصناف الألفاظ الدالّة» خاصّة. ثمّ يشير الفارابيّ في الفقرة الأخيرة إلى أنّه قد لا يتّفق وجود صناعة لأهل «ذلك اللسان» - كاللسان العربيّ مثلا الذي به يدلّ الفارابيّ هاهنا على ما تشتمل عليه «هذه الصناعة» أي صناعة المنطق- «تعدّد فيها أصناف الألفاظ التي هي في لغتهم» كالعربيّة، لا كألفاظ تدلّ على معان عامّيّة لكن كألفاظ تدلّ على ما تشتمل عليه صناعة المنطق. ولا يمكن عند ذاك للمنطقيّ أن يأخذ أصناف الألفاظ الدالّة من صناعة النحو في هذه اللغة، بل عليه أن يتولّى هو «بحسن تعديد أصناف الألفاظ»، كالألفاظ التي يستعملها أهل اللسان العربيّ عادة في اللغة العربيّة التي بها يريد الفارابيّ أن يدلّ على ما تشتمل عليه صناعة المنطق. ثمّ يبيّن ضرورة لزوم الترتيب الصناعيّ وعدم إغفاله أو إهماله، وأنّه يقصد أن يلزم هذا الترتيب، ولذلك سيفتتح كتاب «إيساغوجي» «بتعديد أصناف الألفاظ الدالّة»، وأنّه سيجعل هذا الكتاب- أي ما سيفتتح به كتاب «إيساغوجي» واختصاره لكتاب «إيساغوجي» - «تاليا لهذا الكتاب» أي كتاب «التنبيه».

فهناك شيئان إذن ننتظر أن نجدهما في الكتاب الذي يتلو كتاب «التنبيه».

أحدهما بحث أصناف الألفاظ الدالّة وتعديد هذه الأصناف. وهذا البحث يجب أن يقرّر هل صناعة النحو العربيّ فيها «مقدار الكفاية في التنبيه على أوائل» صناعة المنطق عامّة، وفي تعديد أصناف الألفاظ الدالّة على ما تشتمل عليه صناعة المنطق خاصّة. وإذا اتّفق أن لم يكن فيها مقدار الكفاية، فإنّ الفارابيّ سيقوم بتعديد أصناف الألفاظ التي في العربيّة الدالّة على ما تشتمل عليه صناعة المنطق. والفارابيّ يبحث في هذا كلّه في مفتتح كتاب «الألفاظ» (الفقرة 1 وما بعدها) ويقرّر عند بحث الحروف أنّها أصناف كثيرة، «غير أنّ العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربيّ إلى زماننا هذا بأن يفرد لكلّ صنف منها اسم يخصّه، فينبغي أن نستعمل في تعديد أصنافها الأسامي التي تأدّت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليونانيّ فإنّهم أفردوا كلّ صنف منها باسم خاصّ» (الفقرة 2). ويبيّن الفارابيّ السبب الذي دعاه إلى تصنيف الحروف هذا التصنيف، فيقول «ونحن متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ فإنّما نقصد للمعاني التي تدلّ عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق فقط ... إذ كان إنّما نظرنا حيننا

هذا فيما تشـــتمل عليه هذه الصـــناعة وحدها» (الفقرة 3)، ثمّ يعدّد أصـــناف الحروف (الفقرات 4 - 8). والشـــيء الثاني هو أنّ الفارابيّ سيلخّص في الكتاب الذي سيفتتحه بتعديد أصناف الألفاظ الدالّة «كتابا من كتب الأوائل به يسـهل الشـروع» في صـناعة المنطق، وهو كتاب فورفوريوس الصـوريّ المسـمّى «إيسـاغوجي». وهذا شـيء يعمله الفارابيّ في كتاب «الألفاظ» بعد الانتهاء من تعديد أصـناف الحروف (الفقرة 9 وما بعدها).

وخلاصـــة القول إنّ كتاب «الألفاظ» هو الجزء الثاني من كتاب جامع للفارابيّ في المنطق يسـمّى «الأوسـط الكبير» أو «المختصـر الكبير» وإنّ الجزء الأوّل من هذا الكتاب هو كتاب «التنبيه» والجزء الثالث هو كتاب «المقولات».

4 - **نسخة ديار بكر الخطّيّة (د)**

هذه النسـخة جزء من مجموعة في مكتبة گنه ل في ديار بكر تحت رقم 1970. وقد تفضّـــلت إدارة المكتبة الســـليمانيّة في إســـتنبول بتصـوير ها لنا في ظروف لم يكن من السـهل فيها السـفر إلى ديار بكر والاطّلاع على الأصل المحفوظ هناك.

والمجموعـة تحتوي على 107 ورقـات بعـد ورقـة لم ترقّم. وقـد رقّمت باقي الأوراق بالعربيّة والإفرنجيّة على أوجهها.

وعلى وجه الورقة التي لم ترقّم في صـدر الكتاب كتبت يد متأخّرة عن اليد التي نسخت الكتاب «مجموع في المنطق» وفي الحاشية «في بوبه (؟) العبد الضعيف (ا) لمعلم ... » وتأريخ «سنة سبع مائة سبعة وثمانين للهجرة النبوية».

وهناك تواريخ بالحروف العبريّة وأسماء الشهور بالعربيّة وأمامها أرقام بالحروف العبريّة يظهر أنّها تواريخ أيضـــا. وفي ظهر هذه الورقة جمل في الكيمياء كتبتها يد أخرى استمرّت في الكتابة في وجه الورقة الأولى. وتصـــعب الاســـتفادة من التواريخ بالحروف العبريّة، لأنّ أهمّها (وهو التأريخ في الســـطر الأوّل من هذه الحروف) يمكن قراءته على أنّه تأريخ يقابل عام 425 - 426 ه/ 1034 م أو 627 -

628 ه/ 1230 م. وشهور العبرانيّين التي تتلو في عمودين تبدأ بشهر «شفط».

وفي وجه الورقة الأولى عناوين الكتب التي تحتوي عليها المجموعة «كتاب المقولات ملك احمد بن عبد بن حليل. المقولات في الجمع بين راي الحكيمين افلاطون وارسطاطاليس لابي نصر الفارابي. ومقالة لابي نصر الفارابي في الجهة التي يصح عليها القول في احكام النجوم. وتدبير سياسة العالم له. ورسالة في العقل له ايضا. والالفاظ في المنطق له. العدّة خمس كتب.» وفي الحواشي كتب عدد من الذين ملكوا الكتاب أو طالعوا فيه غير أحمد بن عبد بن حليل أو جليل أو خليل السابق ذكره: «طالع فيه محمد الكلى (؟). تملكه احوج خلق الله المنان الصمد مصطفى بن عبد الله بن الياس ابن شيخ محمد عفى عنهم الغفار الاحد في تاريخ سنة 941». و «انتقل بحكم الشرى الى يد الحكيم ناصر المنجم ... المنصورية اليهودي البايع سنحر الحاج المنادي يوسف المشتري منه في سنة احد وثمانين وستمائة». وفي الحاشية «ملك المجموع كاتبه محمد بن احمد المظفّري لطف الله به». ومحمّد بن أحمد المظفّريّ هذا هو الذي كتب أوائل وجوه الأوراق في نهاية ظهر الأوراق التي تسبقها في النسخة. وفي أسفل الصفحة كتبت تواريخ وفيات في سنة 776 ه وسنة 846 ه (؟). وهناك بعض التملّكات والتواريخ تصعب قراءتها.

ثمّ يبدأ نصّ المجموعة على ظهر الورقة الأولى، وفي حواشي النصّ عدد من التصحيحات بخطّ الناسخ.

وفي حاشية وجه الورقة 34 «ملكه وما قبله وما بعده كاتبه محمد بن احمد المظفر (ي) لطف الله به» وعنوان لكتاب «الفصول المنتزعة» لا يظهر أنّه بخطّ ناسخ المجموعة وهو «كتاب تدبير سياسة العالم لأستاذ الزمان الفيلسوف ابي نصر محمد بن محمد الفارابي تغمده الله برحمته امين».

ومن ظهر الورقة 68 إلى ظهر الورقة 70 أقوال وجداول في طبائع الحروف والنجوم كتبتها اليد التي كتبت العنوان في وجه الورقة 34.

وكتبت هذه اليد أيضا العنوان في وجه الورقة 71 «كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق لعلامة زمانه المعلم الأول (وكتبت فوقها

«الثاني») ابي نصر الفارابي تغمّده الله برحمته امين» وفي الحاشية «ملكه محمد بن احمد المظفري لطف الله به».

وفي حاشية ظهر الورقة 106 عبارة تصعب قراءتها ولعلّها «البايع الى احمد الكحال المنادي محمد احمد».

والمجموعة تتكوّن من كراريس عدد أوراقها 10 ورقات، ورقّمت هذه الكراريس يد متأخّرة عن يد الناسخ.

وظاهر من تواريخ هذه التملّكات أنّ المجموعة نسخت قبل عام 681 هـ، ولعلّ تأريخ نسخها يرجع إلى القرن الخامس أو السادس الهجريّ. والكتب التي تحتويها المجموعة، عدا الحواشي والإضافات التي ذكرت قبل هذا وأخر تذكر فيما بعد، كلّها من يد ناسخ واحد كتبها بخطّ مغربيّ يظهر أنّه كتب في مصر. وهو خطّ محقّق جليّ يكاد يكون كامل النقاط، وعليه الكثير من الحركات وعلامات الجزم والتنوين وتكاد تكون كلّها صحيحة، ومسطرته 18 سطرا يحوي السطر معدّل 10 كلمات.

وفيما يلي الكتب التي تحتويها المجموعة التي لم توصف من قبل:

(1) 1 ظ- 23 و: («الجمع بين رأي الحكيمين أفلاطن وأرسطاطاليس») بدون عنوان، والعنوان المذكور هاهنا هو من خاتمة النصّ. وهذا كتاب للفارابيّ نشره ديتريشي في «الثمرة المرضيّة» ص 1 - 33. وفي حواشي الأوراق بعض العناوين لا يظهر أنّها من خطّ الناسخ، وفي حاشية الورقة 16 ظ وضع قول للشيخ الرئيس ابن سينا قاله في شرح أثولوجيا، أضافها سياهى زاده الذي كتب في حاشية الورقة 18 ظ «اقول ان جمهور الناس اكثرهم فيكون اكثر الأكثر سياهى زاده».

(2) 23 و- 25 و: «مقالة لابي نصر الفارابي في الجهة التي يصح عليها القول في احكام النجوم». أوّلها «الاجسام السمائية انما تفعل في الاجسام التي تحتها سخونة ازيد أو أنقص ... » وآخرها «فأما الارادات التي تكون عن الروية والفكر الصحيح فليس يحكم عليها بشيء من جهة الاجسام السمائية». وهذه مقالة لم تنشر بعد، وهي غير «نكت أبي نصر الفارابيّ فيما يصحّ ولا يصحّ من أحكام النجوم» التي نشرها ديتريشي في «الثمرة المرضيّة» ص 104 -

114، ونسخها الخطّيّة نادرة، ومنها نسخة خطّيّة في جامعة برنستن، في مجموعة يهودا، رقم 308، الورقة 292 و- 293 و.

(3) 25 و- 33 ظ: «رسالة لابي نصر محمد بن محمد الفارابي رحمه الله في العقل». والنسخة تحتوي على النصّ الكامل الذي نشره الأب بويج بعنوان «رسالة في العقل» (واعتمد فيه على نسخة واحدة من الأصل العربيّ للنصّ الكامل، وهي نسخة فاتح في إستنبول، رقم 5316). ونصّ نسختنا ينتهي عند الصفحة 36، السطر 4 من نشرة بويج، وبدل الجملة الأخيرة من نشرة بويج (ص 36، س 5 - 7) نجد في نسختنا ما يلي «هذا اخر ما وجد من كتاب العقل لابي نصر محمد بن محمد الفارابي نقلته كما وجدته ولم اغير».

وفي الحواشي تعليقات للناسخ.

(4) 34 ظ- 68 و: «فصول منتزعة تشتمل على اصول كثيرة من اقاويل القدماء فيما ينبغي ان تدبر به المدن وتعمر به». وهو أقدم وأكمل نسخة معروفة من النصّ الذي نشره دنلوب بعنوان «فصول المدنيّ» (راجع مراجعتنا لهذا الكتاب، ص 140 - 141، ومقدّمتنا في «كتاب الملّة ونصوص أخرى» للفارابيّ، ص 30 - 31). وهذا النصّ مقسّم إلى ستّة وتسعين فصلا مرقّمة بالحروف.

وفي الحواشي بعض العناوين لا يظهر أنّها من خطّ الناسخ. ويقول الناسخ في آخر النصّ «هذا اخر ما وجد من كلام ابي نصر الفارابي رحمه الله في هذه الفصول والحمد لله وحده».

(5) 71 ظ- 106 ظ: «كتاب أبي نصر في الألفاظ المستعملة في المنطق».

وهو الكتاب الذي ننشره هاهنا.

5 - نسخة فيض الله الخطّيّة (ف)

وهذه النسخة جزء من مجموعة في مكتبة ملّت في إستنبول، في مجموعة فيض الله أفندي تحت رقم 1882. والمجموعة تحتوي على 211 ورقة حسب ترقيم النسخة الحديث، حجمها 1/ 2 19 2 /1 X (16 X 9) 14 سم، كتبها محمّد ولي بن مرحمت شاه ملّا محمّد بروغني في مدرسة قهوة في أصفهان عام 1099 ه (راجع 110 و،

211 ظ). والنسخة كتبت بخطّ تعليق بحبر أسود، وفيها عناوين بحبر أحمر، وفيها تصحيحات في الحواشي. والقسم الذي يحتوي على كتب الفارابيّ يبدأ في ظهر الورقة 111 وينتهي في ظهر الورقة 211. ويحتوي على كتاب «الألفاظ» وعلى عدد من تلاخيص الفارابيّ المنطقيّة الأخرى المعروفة في نسخ خطّيّة عديدة، وأكثرها بدون عنوان، وهي «إيساغوجي» و«المقولات» و«العبارة» و«القياس» و«الأمكنة المغالطة» و«البرهان» مرتّبة هذا الترتيب (ونصّ «القياس» ناقص لا يحتوي على القسم الذي يبدأ بفصل «في النقلة» في وجه الورقة 37 من النسخة الخطّيّة في المكتبة السليمانيّة في إستنبول، مجموعة الكتب الحميديّة، رقم 812). وكتاب «الألفاظ» يبدأ في ظهر الورقة 111 بعد البسملة دون عنوان وينتهي في ظهر الورقة 128، ووضعت في حواشيه بعض العناوين الثانويّة. والنصّ يخلو من بعض النقاط ويخلو من الحركات وفيه علامة الشدّ أحيانا. وهناك تصحيحات في الحواشي في الأوراق 111 ظ، 112 و، 114 و، 114 ظ، 116 و، 119 ظ، 120 ظ، 125 و، وشرح معنى «الحرون» في 116 ظ.

6 - نسخة كرمان الخطّيّة (ك) وهي في مجموعة في مكتبة كلّيّة الآداب في جامعة طهران، في مجموعة كرمان، تحت رقم 211 ج. وتحتوي المجموعة على 121 ورقة حجمها 21 (10 X 16) 15 X سم، ومسطرتها 24 سطرا، كتبت عام 1100 ه (راجع وجه الورقة 121، ودانش پژوه «فهرست» ص 71). وهذه المجموعة تتّفق في نصّها وترتيب أجزائها مع مجموعة كتب الفارابيّ المنطقيّة في نسخة فيض الله (ف) والمجلس (م). وقد كتبت بخطّ أسود غليظ نسخيّ يضع الكثير من النقاط ولا يضع الحركات. وكتاب «الألفاظ» يبدأ بعد البسملة بلا عنوان في ظهر الورقة الأولى وينتهي في وجه الورقة 19. وفي الحواشي بعض العناوين الثانويّة، وهناك بعض التصحيحات في الحواشي في الأوراق 5 و، 6 ظ، 11 ظ، 12 و، 15 ظ.

7 - نسخة المجلس الخطّيّة (م)

وهي في مجموعة في مكتبة مجلس شوراي ملّي في طهران، تحت رقم 595 (راجع «فهرست» ج 2، ص 352 - 353). والمجموعة

تحتوي على 200 ورقة حجمها 25 (10 X 18) 16 X سم ومسطرتها 23 سطرا، كتبت بخطّ فارسيّ دقيق بحبر أسود، وحول النصّ إطار خطّ بحبر أزرق وأحمر وبماء الذهب، والعناوين كتبت بحبر أحمر، وظهر الورقة الأولى ووجه الورقة الثانية مزركشة بالذهب وبالحبر الأزرق والأحمر. والنسخة غير مؤرّخة ويظهر من ورقها وحبرها وكتابتها أنّها من القرن الحادي عشر الهجريّ. وكتب الفارابيّ في المجموعة تبدأ في ظهر الورقة 130 وتنتهي في آخر المجموعة. ونصّها وترتيبها يتّفق ونصّ وترتيب كتب الفارابيّ المنطقيّة في المجموعتين السابقتين. وكتاب «الألفاظ» يبدأ بدون عنوان بعد البسملة في ظهر الورقة 130 وينتهي في وجه الورقة 141. وفي الحواشي تصحيحات في الأوراق 135 و، 136 و، 136 ظ، 138 و.

8 - تحقيق النصّ

بالإضافة إلى قدم تأريخ نسخة ديار بكر الخطّيّة (د) وصحّة خطّها فإنّها أكمل بكثير من النسخ الثلاث الأخرى. ولذلك فقد اعتمدنا عليها كأساس للنصّ الذي قمنا بتحقيقه. ولأهمّيّتها الكبرى في التحقيق وضعنا في الحواشي كلّ قراءة لم نقبلها من هذه النسخة وأشرنا إلى كلّ تصحيح عمل فيها وما وضع في الحواشي أو فوق السطر أو تحته، وإلى كلّ خطأ قمنا بتصحيحه، ولم نغيّر شيئا فيها عدا شكل كتابة الهمزة وشكل كتابة بعض الكلمات. ووضعنا كلّ إضافة إلى نصّ هذه النسخة- سواء كانت من النسخ الأخرى أو من عندنا- بين أقواس على شكل زوايا متقابلة ((...)) وأشرنا في الحواشي إلى مصدر هذه الإضافات. كما تركنا في الأغلب القراءات التي نقترح حذفها من هذه النسخة في النصّ ووضعناها بين أقواس مربّعة ([...]) ولم نضعها في الحواشي كما عملنا في قراءات النسخ الأخرى. وأشرنا إلى جميع المواضع الموجودة في هذه النسخة، والتي تتّفق النسخ الثلاث الباقية في حذفها أو اختصارها، بوضعها بين انصاف أقواس مربّعة ([...])، وأشرنا في الحواشي إلى جميع المواضع التي تحذفها أو تختصرها نسخة أو نسختين فقط من النسخ الثلاث الباقية أو القراءات التي لا تتّفق فيها نسخة أو أكثر من النسخ الباقية مع نسخة ديار بكر.

والأرقام في حواشي النصّ المطبوع تشير إلى بداية وجه وظهر كلّ ورقة من أوراق هذه النسخة.

وبالرغم من نقص وأغلاط النسخ الثلاث الباقية (فكم ف، ك، م) فلها أهمّيّة لا تنكر في تحقيق النصّ. وذلك لأنّها ليست منقولة عن نسخة ديار بكر (د) لا مباشرة ولا بطريق الأصل الذي نقلت عنه هذه النسخ الثلاث بطريق مباشر أو غير مباشر. ومع أنّها تتّفق في أنّها متأخّرة في تأريخ نسخها عن تأريخ نسخة ديار بكر بأكثر من أربعة قرون وفي أنّها تحذف مواضع عديدة من نصّ نسخة ديار بكر، فإنّها تحتوي على نصّ أكمل وأصحّ في مواضع جزئيّة عديدة، كما أنّ هناك اختلافات بين هذه النسخ الثلاث وجب الإشارة إليها في الحواشي. ومع أنّنا لم نهمل هذه النسخ الثلاث، فقد رأينا عدم حشو الحواشي بالكثير من المعلومات الثانويّة التي تخصّ التنقيط والإهمال والحركات ومواضع الكلمات فوق السطور أو تحتها أو في الحواشي وتصحيح الأخطاء الكتابيّة التي قام بها النسّاخ في هذه النسخ. ولذلك فقد أشرنا إلى مثل هذه المعلومات في حالات قليلة فقط دعا إليها اختلاف النسخ في قراءة كلمة أو عبارة مهمّة. ولم نشر عادة إلى الاختلاف في طريقة الكتابة (ثلاثة ثلاثة، كلما كل ما)، ولا إلى الأخطاء الكتابيّة (مثل «نترقا» بدل «نترقى» و «ينحا» بدل «ينحى» وزيادة ألف قبل بعض الكلمات في نسخة المجلس)، ولا إلى المواضع التي صحّح فيها الناسخ خطأه بل ذكرنا التصحيح فقط، ولا إلى الأخطاء النحويّة (مثل «معاني» بدل «معان»)، ولا إلى اختلاف النقط (مثل «يوجد» بدل «يؤخذ»). وكذلك لم نشر إلى اختصار المصطلحات التي يكثر استعمالها في هذه النسخ الثلاث وهي ا ص (أصلا)، ايض (أيضا)، بط (باطل)، تع (تعالى)، ح وح (حينئذ)، الش (الشارح)، فق (فقال)، كك (كذلك)، محة (محالة)، مط والمط (مطلوب والمطلوب). المقص (المقصود)، المنط (المنطق)، يق (يقال).

وتضع نسخة كرمان ونسخة المجلس الرمزين «ح» و «م» على كلمتين للدلالة على أنّه يجب إحلال إحداهما مكان الأخرى، وقد اعتبرنا هذا تصحيحا ولم نشر إليه. وتستعمل هذه النسخ أيضا رموزا عند التصحيح في الحواشي (مثل «ر» التي تعني «اقرأ» أو «يقرأ» و «ع» التي تعني «لعلّه» و «خ» التي تعني «في نسخة»، ونسخة

المجلس تكتب كلمة «بدل» وكلمة «زيد» فوق السـطر في النصّ ومعناهما واضح) وقد أشرنا إليها في الحواشي.

وقد اتّبعنا في حواشي النسخة المطبوعة طريقة إعطاء الاختلافات فقط. وهذا يعني أنّ النصّ يفرض أنّه تتّفق فيه النسـخ التي لا تذكرها الحواشي. وأنّ الحواشي تشير إلى قراءات النسخ التي تخالف القراءة الموضوعة في النصّ فقط.

وقد وضعنا علامة نسخة ديار بكر (د) في الحواشي أحيانا للإشارة إلى أنّ الحركات أو الأشـكال الموجودة في النصّ موجودة في هذه النسـخة الخطّيّة. وتسلسـل أرقام الحواشـي يتبع فقرة فقرة من فقرات النصّ (عدا الفقرة رقم 7 التي قسّـمت إلى ثمانية أقسـام) ولا يتبع صفحات النصّ المطبوع.

هذا وقد اعتبرنا الكلمات التي تسـبقها حروف الجرّ والعطف مثل الباء والواو والفاء كلمة واحدة عند الإشـارة إلى الاختلافات في الحواشي، فإذا أشرنا مثلا إلى أنّ «فمنها» أو «ومنها» كتبت «منها» في نسخة أخرى فنعني بهذا أنّ النسخة الأخرى تهمل الواو أو الفاء.

وأخيرا فقد قمنا نحن بتقسيم الكتاب إلى فصـول وفقرات ووضـعنا فهرسـا بعناوين فصـوله وفقراته في أوّل الكتاب لتسـهل على القارئ معرفة محتويات النصّ.

الرّموز

د: نسـخة ديار بكر الخطّيّة في مكتبة گنه ل، رقم 1970، الورقة 71 ظ- 106 ظ (راجع «المقدّمة»، ص 29 - 32).

ف: نسخة فيض الله الخطّيّة في مكتبة ملّت في إستنبول، مجموعة فيض الله أفنـدي، رقم 1882، الورقـة 111 ظ- 128 ظ (راجع «المقدّمة» ص 32 - 33).

ك: نسخة كرمان الخطّيّة في مكتبة كلّيّة الآداب في جامعة طهران، مجموعة كرمان، رقم 211 ج، الورقة 1 ظ- 19 و(راجع «المقدّمة»، ص 33).

م: نسـخة المجلس الخطّيّة في مكتبة مجلس شـوراي ملّي في طهران، رقم 595، الورقة 130 ظ- 141 و(راجع «المقدّمة»، ص 34).

فكم: «ف» و«ك » و«م» المذكورة أعلاه.

[]: في «د» وناقص من «فكم».

(): ليس في «د» وأضيف من عندنا أو من نسخة أو نسخ أخرى.

[]: في «د» ونقترح حذفه إمّا من عندنا أو بالاستناد إلى نسخة أو نسخ أخرى.

(): في النصّ أرقام الفقرات من عندنا وفي الحواشي تعليق لنا.

تحت تحت السطر.

ح في الحاشية.

صح تصحيح للناسخ وعليه هذه العلامة، وتعني «الصحيح» أو «صحّح».

فوق فوق السطر.

ه مهمل أو مهملة.

[الفصل الأول: أصناف الألفاظ الدالة]

(1) قال: إنّ الألفاظ الدالّة منها ما هو اســـم، ومنها ما هو كلم- والكلم هي التي يسمّيها [أهل العلم باللسان العربيّ] الأفعال-، ومنها ما هو مركّب من الأســـماء والكلم. فالأســـماء مثل زيد وعمرو وإنســـان وحيوان [وبياض] وســـواد [وعدالة وكتابة وعادل وكاتب وقائم وقاعد وأبيض وأســـود]، وبالجملة كلّ لفظ مفرد دالّ على المعنى من غير أن يدلّ بذاته [على] زمان المعنى. والكلم هي الأفعال مثل مشـــى [و] يمشي وسيمشي، وضرب [و] يضرب وسيضرب، وما أشبه ذلك. وبالجملة فإنّ الكلمة

لفظة مفردة تدلّ على المعنى وعلى زمانه. فبعض [الكلم] يدلّ على زمان ســـالف مثل كتب وضـــرب، [وبعضـــها على المســـتأنف مثل ســـيضـــرب، وبعضـــها] على الحاضـــر مثل [قولنا] يضـــرب الآن. والمركّب من الأسـماء والكلم منه ما هو مركّب من اسـمين مثل قولنا زيد قائم [وعمرو إنسان والفرس حيوان]، ومنه ما هو مركّب من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يمشـي [وعمرو كتب وخالد سـيذهب] وما أشـبه ذلك.

(2) ومن الألفاظ الدالّة الألفاظ [التي] يســمّيها النحويّون [الحروف التي] وضـــعت دالّة على معان. وهذه الحروف هي أيضـــا أصـــناف كثيرة، غير أنّ العادة لم تجر من/ أصـــحاب علم النحو العربيّ إلى زماننا هذا بأن يفرد لكلّ صنف منها اسم يخصّـه، فينبغي أن نستعمل في تعديد أصـــنافها الأســـامي التي تأدّت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللســـان اليونانيّ فإنّهم أفردوا كلّ صـــنف منها [باســـم خاصّ] . فصـنف منها يسـمّونه الخوالف، وصـنف منها يسـمّونه الواصـلات، [وصـنف منها يسـمّونه الواسـطة، وصـنف منها يسـمّونه الحواشـي]، وصـــنف منها يســـمّونه الروابط. و هذه الحروف منها ما قد يقرن بالأســـماء، [ومنها ما قد يقرن بالكلم] ، ومنها ما قد يقرن بالمركّب منهما .

وكلّ حرف من هذه قرن بلفظ فإنّه يدلّ على أنّ المفهوم من ذلك اللفظ هو بحال من الأحوال.

(3) وينبغي أن نعلم أنّ أصناف الألفاظ التي تشتمل عليها صناعة النحو [قد] يوجد منها ما يستعمله الجمهور على معنى ويستعمل أصحاب العلوم ذلك اللفظ بعينه على معنى آخر. وربّما وجد من الألفاظ ما يستعمله أهل صناعة على معنى ما ويستعمله أهل صناعة أخرى على معنى آخر.

وصناعة النحو تنظر في أصناف الألفاظ بحسب دلالاتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب دلالتها عند أصحاب العلوم. ولذلك إنّما يعرف أصحاب [النحو (من)] دلالات هذه الألفاظ دلالاتها [بحسب ما عند الجمهور لا] بحسب ما عند أهل العلوم. وقد يتّفق في كثير منها أن تكون معاني الألفاظ المستعملة عند الجمهور هي بأعيانها المستعملة عند أصحاب العلوم. ونحن متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ فإنّما/ نقصد للمعاني التي تدلّ عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق فقط، من قبل أنّه لا حاجة بنا إلى شيء من معاني هذه الألفاظ سوى ما يستعمله منها أصحاب هذه الصناعة، إذ كان إنّما نظرنا [حيننا هذا] فيما تشتمل عليه هذه الصناعة وحدها. فأمّا متى نظرنا في المعاني المشهورة عند الجمهور استعملنا هذه الألفاظ بحسب دلالتها عندهم لا بحسب دلالتها عند أصحاب العلوم. والحال في هذه كالحال في الصنائع التي يتعاطاها الجمهور. فإنّ النجّار إنّما يخاطب فيما تشتمل عليه صناعة النجارة بالألفاظ المشهورة عند النجّارين، وكذلك الفلاحة والطبّ وسائر الصنائع. فكذلك في هذه الصناعة التي نحن بسبيلها إنّما ينبغي أن نذكر من دلالات أصناف الألفاظ بحسب دلالتها عند أهل هذه الصناعة. فلذلك لا ينبغي أن يستنكر علينا متى استعملنا كثيرا من الألفاظ المشهورة عند الجمهور دالّة على معان غير المعاني التي تدلّ عليها تلك الألفاظ عند النحويّين وعند أهل العلم باللغة التي يتخاطب بها الجمهور، إذ كنّا ليس نستعملها بحسب دلالتها عندهم، إلّا ما اتّفق فيه أن كانت [دلالته] عند أهل هذه الصناعة بحسب دلالته عند الجمهور.

الفصل الثاني: أصناف الحروف

(4) فالخوالف نعني بها كلّ حرف [معجم أو] كلّ لفظ قام مقام الاسم متى لم يصرّح بالاسم، وذلك مثل [حرف] الهاء من قولنا ضربه والياء من قولنا ثوبي / والتاء من قولنا ضربت وضربت وأشباه ذلك من الحروف المعجمة التي تخلف الاسم وتقوم مقامه، ومثل قولنا أنا وأنت وهذا وذلك وما أشبه ذلك، وهي كلّها تسمّى الخوالف.

(5) والواصلات هي أصناف. (5/ 1) فمنها الحروف التي نستعملها للتعريف، مثل [ألف ولام التعريف] ، ومثل قولنا الذي وأشباهه . (5/ 2)

ومنها الحروف التي متى قرنت بالاسم دلّت على أنّ المسمّى قد نودي باسمه ودعي، مثل يا [ويا أيّها] . (5/ 3) ومنها الحروف التي تقرن بالاسم فتدلّ على أنّ الحكم الواقع على المسمّى هو حكم واقع على جميع أجزاء المسمّى، [وهو مثل] قولنا كلّ. (5/ 4) ومنها ما يدلّ أنّه حكم على شيء من أجزائه لا كلّه، وهو قولنا بعض وما يقام مقامه.

(6) والواسطة هي كلّ ما قرن باسم ما فيدلّ على أنّ المسمّى به منسوب إلى [آخر وقد] نسب إليه شيء آخر، مثل من وعن وإلى [وعلى] وما أشبه ذلك.

(7) والحواشي هي أصناف كثيرة. (7/ 1) منها الحروف التي تقرن بالشيء فتدلّ على أنّ ذلك [الشيء] ثابت الوجود [و] موثوق بصحّته، مثل قولنا إنّ مشدّدة النون. [ومثال ذلك] قولنا إنّ الله واحد وإنّ العالم متناه.

فلذلك ربّما سمّي وجود الشيء إنّيّته ، ويسمّى [ذات الشيء إنّيّته. وكذلك] أيضا جوهر الشيء [يسمّى] إنّيّته . فإنّا كثيرا ما نستعمل [قولنا] إنّيّة الشيء بدل قولنا جوهر [الشيء]، فنرى أنّه لا فرق بين أن نقول ما جوهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إنّيّته . لكنّ هذه/ ليست مشهورة [مثل تلك] عند الجمهور، وأصحاب العلوم يستعملونها كثيرا.

(7/ 2) ومنها ما إذا قرن بالشـــيء دلّ على أنّه [قد] نفي ، مثل ليس ولا. (7/ 3) ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّه قد أثبت، مثل قولنا نعم. وليس يخفى علينا أنّ قولنا ليس يرتّبه كثير من أصحاب النحو في الكلم لا في الحروف ، وكذلك كثير ممّا سنعدّه في الحروف يرتّبه كثير من النحويّين [لا] في الحروف لكن إمّا في الاسم وإمّا في الكلم. ونحن إنّما نرتّب هذه الأشياء بحسب الأنفع في الصناعة التي نحن بسبيلها. (7/ 4) ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّه مشكوك فيه، مثل قولنا ليت شعري. (7/ 5) ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّه قد [حدس حدسا] ، مثل قولنا كأن ويشبه أن يكون ولعلّ وعسى. (7/ 6) ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة مقداره، مثل قولنا كم. فإنّا إذا قلنا كم هذا الشـــيء فإنّا إنّما ندلّ بهذا الحرف على أنّ الشـــيء مطلوب عندنا معرفة مقداره. (7/ 7) ومنها ما يدلّ على أنّه مطلوب معرفة زمان وجوده، مثل قولنا متى. (7/ 8) ومنها ما [إذا قرن بالشيء] دلّ على أنّه مطلوب معرفة مكانه، مثل قولنا أين.

(7/ 9) والمقصود من كلّ ما طلب معرفته [هو] معرفة ما قصد بالطلب.

فمتى طلب معرفة مقدار الشـــيء فغاية الطلب هي الوقوف على مقداره.

وكذلك المطلوب زمانه فإنّ غاية الطلب هي الوقوف على زمان الشيء.

وكذلك [ما] طلب معرفة/ مكانه، [فغاية الطلب] هي الوقوف على مكانه.

وكلّ مسألة طلب بها معرفة شيء من عند إنسان فإنّها توجب على المسئول أن يجيب بأمر يفيد به السائل معرفة الشيء الذي هو مقصوده بمسألته. فمتى كانت المسألة عن مقدار الشيء أوجبت على المسئول أن يجيب بأمر يفيد به السائل معرفة مقدار الأمر الذي طلبه بالمسألة. وكذلك متى كانت المسألة عن مكان الشيء، فإنّها توجب على المسئول أن يجيب بأمر يفيد به السائل معرفة مكانه. وكذلك متى كانت المسألة عن زمان الشيء.

(7/ 10) والأمر الذي يستعمله المجيب في إفادة السائل مطلوبة يسمّى باسم [الحروف التي يستعملها] السائل في الطلب أو باسم مشتقّ من اسم [الحروف التي يستعملها] السائل. والأمر الذي يستعمله المجيب في إفادة مقدار الشيء يسمّى كمّيّة ، وهو مشتقّ من [الحرف الذي يستعمله] السائل عن مقدار الشيء. والذي يستعمله المجيب في إفادة زمان الشيء يسمّى متى، وهو اسم ليس مشتقّا من الحرف المستعمل في الطلب ، لكن نقل إليه الحرف بعينه فسمّي به. والأمر الذي يستعمله المجيب في إفادة مكان الشيء [فإنّه] يسمّى أين، وهو مسمّى باسم الحرف الذي يستعمله السائل على جهة النقل لا على جهة الاشتقاق.

(7/ 11) ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة وجوده لا معرفة مقداره ولا زمانه ولا مكانه، مثل قولنا هل. فإنّه متى قلنا هل الشيء [فإنّما نطلب] / معرفة وجوده فقط. [وهذا الحرف] يقرن أكثر ذلك باللفظ المركّب، [مثل] قولنا هل زيد منطلق [وهل عمرو راحل و] هل سقراط في الدار. وقد يقرن أحيانا بالاسم فقط. وليس يقرن به وحده أو يضمر معه شيء آخر سوى ما يدلّ عليه ذلك الاسم [فقط]. فإنّا متى قلنا هل زيد، ولم يضمر معه موجود أو في الدار أو منطلق أو ما أشبه ذلك، [كان القول] باطلا. فإذن إنّما يقرن هذا الحرف أبدا بلفظ مركّب [قد] أظهرت أجزاؤه بأسرها أو بمركّب قد أضمر بعض أجزائه فإذن إنّما يقرن بالمركّب أبدا.

(7/ 12) ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّ المطلوب من الشيء تصوّر ذات الشيء فقط، لا معرفة وجوده ولا معرفة شيء آخر سوى ذاته، لا مقداره ولا زمانه ولا مكانه. [وذلك] مثل قولنا ما وما هو. فإنّا متى قلنا ما الشيء أو ما هو الشيء، فإنّما نطلب بهذا الحرف تصوّر [معرفة] ذات الشيء لا غير. والدليل على أنّ هذا الحرف ليس يدلّ على أنّ الشيء مطلوب وجوده أنّه لو قرنّا قولنا موجود بقولنا ما الشيء لصار القول غير مفهوم، بمنزلة قولنا ما هو الشيء موجود. فإنّ هذا القول باطل متى استعملنا قولنا ما هو حرف طلبة . فإنّ هذا الحرف ربّما استعمل مكان قولنا ليس، فحينئذ يكون قولنا ما الشيء موجود مفهوم المعنى. ومتى استعمل حرف طلب كان باطلا. [ونحن] فلم نأخذه في هذا المكان دالّا على ما دلّ عليه قولنا ليس، لكن إنّما أخذناه حرف/ طلب. ومتى أخذ حرف طلب فقيل ما هو

الشيء موجود، كان القول باطلا. ومسألتنا ما هو الشيء إذا طلب منها معرفة ذات الشيء فإنّما يصلح أن يكون بعد المعرفة بوجود الشيء. والدليل على ذلك أنّا لو قلنا فيما لا نراه ولا نعلم وجوده ما ذاك الشيء، [وما هو الشيء]، لكان القول باطلا. وقد يطلب به فهم معنى الاسم، وذلك [قد لا] يمتنع أن يكون قبل المعرفة بوجود الشيء. وكذلك طلب [مقدار الشيء وزمانه ومكانه] إنّما يكون بعد [المعرفة بوجود الشيء] . فإنّا إذا قلنا أين فلان ونحن لا ندري هل هو موجود في العالم أم لا، كان القول باطلا. وكذلك إذا قلنا متى جاء فلان ونحن لا نعلم هل جاء أم لا، كان القول باطلا.

وحرف ما الذي يدلّ [به] على أنّ الشيء مطلوب معرفة ذاته إنّما يقرن أبدا بالاسم المفرد أو ما كان بمنزلة المفرد. مثال ذلك قولنا ما الإنسان وما هي الشمس وما هو القمر وما الحركة وما السكون وما كسوف القمر ، فإنّ هذا مركّب يجري مجرى المفرد. ولو قرنّاه بالمركّب الذي ليس يجري مجرى المفرد لكان القول غير مفهوم، بمنزلة ما لو قلنا ما الإنسان حيوان [و] ما القمر ينكسف و [ما، أشبه ذلك] ، فإنّ هذه أقاويل غير مفهومة. وكلّ مسألة كما قلنا فإنّها توجب على المسئول أن يجيب بأمر يفيد به معرفة المطلوب بالمسألة. والأمر الذي يستعمل في إفادة ما يتعرّف بمسألة ما هو الشيء هو أحد أمرين، إمّا أمر يدلّ عليه بلفظ مفرد أو أمر يدلّ عليه/ بلفظ مركّب. مثال ذلك قول القائل ما هذا الشيء- فلننزل أنّ المسئول عنه كانت نخلة- فإنّ المجيب متى قال هذا الشيء هو نخلة فقد استعمل في إفادته أمرا يدلّ عليه باسم مفرد، [ومتى قال] [هذه شجرة] تثمر الرطب فقد استعمل في الجواب أمرا يدلّ عليه بقول مركّب.

وبأيّ هذين أجاب المجيب [به] فقد وفّى السائل مطلوبه، إلّا أنّ أحد الأمرين يدلّ على [النخلة] باسم مفرد والثاني يدلّ عليه بلفظ مركّب.

فالأمر الذي ينبغي أن يستعمل في جواب ما هو الشيء إذا كان يدلّ عليه بلفظ مركّب فإنّه يسمّى ماهيّة الشيء، ويسمّى أيضا القول الدالّ على ما هو الشيء أو [على جوهر الشيء أو] على إنّيّة الشيء أو طبيعة الشيء، ويسمّى قول جوهر الشيء [أيضا].

(7/ 13) ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة صيغته وهيئته. وصيغة الشيء قد تكون صيغة نفسه- أعني صيغته

التي بها أثبتت ذات الشيء نفسه-، مثل أنّ صيغة الخفّ التي بها أثبتت خفيته [هو] أن يكون كذا [وكذا]، فمتى لم تكن تلك الصـــيغة لم يكن خفّ ومتى كانت كان خفّ. وكذلك في واحد واحد من الأشـــياء. فإنّ الخاتم صيغة ذاته [هي] التي بها أثبتت ذات الشيء. وقد تكون الصيغة أحوالا للشـــيء توجد له بعد اســـتكمال وجود ذاته، [مثال ذلك الثوب، فإنّ] نساجته واشتباك لحمته لسداه [هو صيغته] التي بها وجدت ذاته. فأمّا متى قصـــر بعد ذلك أو لوّن لونا/ [ما] أو صـــقل فإنّ تلك- أعني القصارة أو اللون أو الصقال والبريق - هي صيغ للثوب وليست التي بها [أثبتت ذاته] ، لكن هي أحوال توجد للثوب بعد اســـتكمال ذاته وتؤخذ صيغا له وهيئات. ومتى [تأمّل واحدا] [واحدا] من المحسوسات تبيّن للإنسان هذان الصنفان من الصيغ والهيئات. والصنف الذي به تثبت [ذات] الشيء تسمّى صيغ ذات الشيء، والصنف الآخر [الذي لا تثبت به] تسمّى الصيغ الخارجة عن ذات الشيء.

والحرف الذي يقرن بالشـيء فيدلّ على أنّه مطلوب معرفة صـيغته بالجملة فهو حرف كيف. فإنّا إذا قلنا كيف الشـــيء فطلبنا هو معرفة صـيغة الشـيء، إمّا صـيغة ذاته وإمّا الخارجة عن ذاته. فإنّا متى قلنا كيف زيد فأجبنا أنّه صالح أو طالح أو صحيح أو مريض، كنّا قد أجبنا بصـيغ زيد الخارجة عن ذاته. ويشـبه أن تكون الصـيغ التي بها يثبت الشيء خفيت عن الجمهور، فلذلك لا تكاد تجد لها أسامي مشهورة.

وخليق أن يكون قولهم كيف عمل هذا الشـــيء، يطلب [به] صـــيغة العمل. [وأمّا الصيغة] الخارجة [فهو الذي يعتاد] الجمهور أن يستعملوا حرف كيف في المسـألة عنها. والأمور التي تسـتعمل في إفادة الصـيغ وفي الجواب عن المسـألة بكيف الشـــيء، فإنّها تسـمّى الكيفيّات، وهو اسم مشتقّ من [الحرف] المستعمل عند المسألة. وما كان منها يفاد به صـــيغة ذات الشـــيء [فإنّها] تســمّى كيفيّة ذاتيّة، وربّما ســمّاها بعض الناس كيفيّات جوهريّة ./ وما كان منها يليق أن يفاد به الصـــيغ الخارجة فإنّها تســـمّى كيفيّات [عرضـــيّة]، وربما قيلت كيفيّات غير ذاتيّة.

(7/ 14) ومن الحروف ما إذا قرن بالشـــيء دلّ على أنّه مطلوب تمييزه عن غيره أو مطلوب معرفة ما يتميّز [به] عن غيره، مثل قولنا أيّ شـــيء هو وأيّما هو. وهذه المسـألة إنّما تسـتعمل إذا كان الشـــيء بحيث يمكن أن يلتبس أمره ويخشـــى أن يؤخذ غيره بدله، وإنّما يمكن

ذلك متى كان هناك آخر غيره. فإنّا متى قلنا أيّما هو زيد وأيّ شـــيء هو زيد ولم نعرف شيئا غيره فإنّ مسألتنا باطلة. وأمّا قولنا ما الإنسان فإنّه قد يمكن أن نســأل هذه المســألة وإن لم يكن شــيء ســوى ذلك المسـئول عنه. وكذلك نقول كيف زيد وإن لم نكن عرفنا غير زيد ولا أيضـــا لو لم يكن في العالم غير زيد. ومتى قلنا أيّما هو زيد ولم يكن في العالم غير ذلك كانت مســألتنا باطلة. وجميع ما يؤخذ في جواب المسألة عن الشيء كيف هو قد يليق أن يستعمل في الجواب عن الأمر أيّ شـيء هو. [وكثير ممّا] يليق أن يستعمل [في جواب] أيّ شـيء هو [لا يليق أن يستعمل] في جواب المسألة كيف .

والكيفيّات لمّا كانت منها ما يفاد به [الصـــيغ الخارجة عن] ذات الشيء ومنها ما يفاد به [معرفة صيغة] ذات الشيء، صارت الكيفيّات المفيدة صيغ ذوات الأشياء متى أخذت في جواب أيّ شيء هو تفيد ما يتميّز به الشـيء في ذاته عن غيره، وكانت الكيفيّات التي تفيد الصـيغ الخارجة عن ذات الشـيء متى أخذت في جواب/ أيّ شـيء هو تفيد ما يتميّز به الشـــيء في أحواله عن [غيره. وتميّز] الشـــيء في ذاته عن غيره هو مثل تميّز النخلة [بما هي نخلة] عن الزجاج وتميّز الســـيف عن الصوف.

وتميّز الشـــيء [عن آخر] في أحواله هو مثل تمييز زيد عن عمرو بأنّ ذا صـــالح وذا طالح، فإنّا نعلم يقينا أنّ زيدا ليس يتميّز عن عمرو بمثل تميّزه عن الصوف.

(7/ 15) ومن الحواشـي الحروف التي متى [قرنت بالشـيء دلّت] على أنّه مطلوب معرفة سببه، مثل قولنا لم وما بال وما شأن وما أشبه ذلك. وهذه الحروف إنّما يســتقيم أن تقرن بالشـــيء متى كان معلوم الوجود. فإنّا إذا قلنا ما بال فلان يفعل كذا وكذا، ولم يعلم أنّه يفعل، كان القول باطلا. وأيضـــا فإنّ [هذا الحرف] إنّما يقرن أكثر ذلك بما يدلّ عليه اللفظ المركّب، مثل قولنا لم يفعل زيد كذا وما أشبه ذلك. وقد يقرن أحيانا باللفظ المفرد متى أضمر معه شيء [آخر]، مثل قولنا لما ذا خرج، متى فهم عنّا بالضمير [زيد]، فلو لم تكن الحال حالا يفهم من هذا [القول] ما يفهم من قولنا لما ذا خرج زيد كان القول باطلا. والشيء الذي يقرن به هذا الحرف ينبغي أن يجتمع فيه أمران، أحدهما أن يكون [قد] علم وجوده من قبل والثاني أن يكون مركّبا. وكذلك قولنا ما هو ينبغي أن يقرن بالشـــيء الذي يجتمع فيه أمران، أحدهما أن

يكون قد علم وجوده والآخر أن يكون ذلك الشيء مفردا- أعني أن يدلّ عليه لفظ مفرد أو ما سبيله سبيل لفظ مفرد. وهذان الحرفان- أعني ما هو/ ولم هو- يتشابهان في أنّ الشيء الذي يقرنان به ينبغي أن يكون [معلوم الوجود ومختلفان في أنّ الشيء الذي يقرن به ما هو ينبغي أن يكون] مفردا والشيء الذي يقرن به حرف لم ينبغي أن يكون مركّبا.

(8) والروابط هي أيضا أصناف. (8/ 1) منها الحرف الذي يقرن بألفاظ كثيرة فيدلّ على أنّ معاني تلك الألفاظ قد حكم على كلّ واحد منها بشيء يخصّه، مثل قولنا إمّا مكسورة الألف مشدّدة الميم. (8/ 2) ومنها ما يقرن بالشيء الذي لم يوثق بعد بوجوده فيدلّ على أنّ شيئا ما تاليا [له] يلزمه ، مثل قولنا إن كان وكلّما كان ومتى كان وإذا كان وما أشبه ذلك.

وهذه الرباطات تضمّن الثاني بالأوّل متى وجد الأوّل، فيسمّى لذلك الرباط المضمّن، من قبل أنّه يدلّ على أنّ الأوّل [قد تضمّن] لحاق الثاني به، مثل قولنا إن دخل زيد خرج عمرو، ومثل إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإنّ طلوع الشمس قد تضمّن لحوق وجود النهار .

غير أنّ طلوع الشمس لم يوثق بعد بكونه. فلذلك تسمّى هذه الحروف المضمّنات بشريطة، وربما سمّيت شرائط . (8/ 3) ومن الحروف المضمّنة ما إنّما يقرن أبدا بالشيء الذي قد وثق بوجوده أو بصحّته فيدلّ على أنّ تاليا [ما] لازم له، مثل لمّا وإذ . مثال ذلك قولنا لمّا طلعت الشمس كان النهار [ولمّا جاء] الصيف اشتدّ الحرّ ولمّا كانت الشمس مقاطرة للقمر انكسف القمر، فإنّ هذا الحرف دلّ على أنّ/ الأوّل متضمّن لحاق الثاني به بعد أن وثق بوجود الأوّل. فلذلك يسمّى هذا الحرف المضمّن جزما. (8/ 4) ومنها الحرف الذي يقرن بألفاظ فيدلّ على أنّ كلّ واحد منها قد تضمّن مباعدة الأخر، مثل قولنا أمّا، فإنّ هذا يدلّ على أنّ الأشياء التي قرن بها [هذه] قد تضمّنت تباعد بعض عن بعض بوجه ما، فلذلك يسمّى الرباط الدالّ على الانفصال والرباط المفصّل، لأنّه يدلّ على أنّ الأوّل قد تضمّن الانفصال عن التالي له. (8/ 5)

ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّه خارج عن حكم سابق في شيء قدّم في القول فظنّ أنّه يلحق هذا الثاني ، مثل قولنا لكن- المشدّدة

والمخفّفة جميعا- وإلّا أنّ. [فهذه تستعمل أبدا] في الدلالة على أنّ الشيء المقرون به خارج عن حكم سابق على أمر قدّم في القول. وذلك مثل قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة أو إلّا أنّ الشمس طالعة. فإنّ قولنا إن كانت الشمس طالعة دالّ على أنّ طلوع الشمس لم يوثق [بعد به] ، وقولنا لكن أخرجه عن الحكم الذي [كان] سبق فيه أوّلا وظنّ أنّ ذلك الحكم باق عليه في أيّ مرتبة وضع فيها من أجزاء القول. فلمّا قرن به بعد ذلك قولنا لكن أو إلّا أنّ دلّ على أنّ الحكم السابق عليه ليس هو جاريا عليه دائما لكن حين كرّر [كرّر] وقد وثق بوجوده. [وهذه تسمّى حروف] الاستثناء. (8/ 6) ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّه غاية لشيء سبقه، مثل قولنا كي واللام التي تقوم مقامه . (8/ 7) ومنها ما إذا قرن/ بالشيء دلّ على أنّه سبب لشيء سبقه في اللفظ أو لشيء يتلوه، مثل قولنا لأنّ ومن أجل ومن قبل. (8/ 8) ومنها ما إذا قرن بالشيء دلّ على أنّ ذلك الشيء لازم عن شيء آخر موثوق به [و] قد سبقه، مثل قولنا فإذن وما قام مقامه.

وهذه [هي] أصناف الألفاظ المفردة، وقد عدّد من كلّ صنف مقدار الكفاية فيما نحن بسبيله.

الفصل الثالث: الألفاظ المركبة وأصناف المعاني

(9) والألفاظ المركّبة إنّما تتركّب عن هذه الأصـــناف- أعني عن الأســماء والكلم والحروف. وجميع الألفاظ المتركّبة عن هذه تســمّى الأقاويل، ولذلك تسمّى هذه أجزاء الأقاويل. والألفاظ المفردة قد يتركّب بعضها مع بعض أصنافا من التركيب كثيرة. وليست بنا حاجة [حيننا] إلى [ذكر] جميع أصـــناف تركيبها، لكنّا إنّما نحتاج منها إلى صـــنف واحد من أصناف التركيب. وهو أنّ الاسمين قد يتركّبان تركيبا يصير به أحدهما صفة والآخر موصوفا. وذلك مثل قولنا زيد ذاهب [وعمرو منطلق]، فإنّ هذين تركّبا تركيبا صـــار به أحدهما صـــفة والآخر موصوفا، فزيد هو الموصوف وذاهب صفة .

واللفظ المركّب هذا التركيب هو كلّ ما يليق أن يقرن به حرف إنّ المشـــدّدة فيكون القول تامّا مفهوما ، مثل قولنا إنّ زيدا ذاهب وإنّ الإنسان حيوان [وإنّ حيوانا] ما فرس. والصفة من هذين كلّ ما صلح أن يقرن به قولنا هو، مثل زيد هو ذاهب، فإنّ كلّ ما جاز أن يردف بعد [حرف] هو وتقدّم قبله [حرف] هو فهو صـفة ، مثل قولنا الفرس/ هو حيوان وزيد هو إنسـان. وبعض الناس يسمّون الموصوف المسند إليه [ويسمّون الصفة] مسندا ، وربما سمّوا الصفة الخبر [والمخبر به] والموصوف المخبر عنه. فقولنا زيد هو موصوف ومسند إليه ومخبر عنه، وذاهب هو صـــفة [وخبر] ومخبر به ومســـند. وقد يتركّب هذا التركيب [من] اسـم وكلمة، مثل قولنا زيد يمشـي. وكلّ واحد من هذه الأقاويل [هو] [متركّب عن لفظين] هما جزءاه أحدهما صـــفة والآخر موصوف.

(10) فكما تقترن هاتان اللفظتان في اللســان كذلك يقترن معنياهما جميعا في النفس. واقتران معنييهما في النفس يشـــبه [اقتران] هاتين اللفظتين في اللسان.

وكما أنّ القول المؤتلف يأتلف من جزءين كذلك المقترن في النفس يأتلف من معنيين، أحد [المعنيين] هو الذي دلّ عليه الجزء الذي هو الموصـــوف والمعنى الآخر هو الذي دلّ عليه جزء القول الذي هو

الصفة. مثال ذلك قولنا الشمس طالعة، فإنّ المعنى المفهوم من الطالع اقترن في النفس إلى المعنى المفهوم من الشمس فحصل اقتران من معنيين هما أجزاء المقترن، أحدهما معنى الجزء الذي هو [الصفة والآخر معنى الجزء الذي هو الموصوف] . فالمعنى المفهوم من الموصوف يسمّى أيضا المعنى الموصوف، والمفهوم من الصفة يسمّى المعنى الذي هو صفة، مثل قولنا الإنسان هو حيوان، فإنّ المفهوم عن الإنسان يسمّى المعنى الموصوف والمفهوم عن الحيوان يسمّى المعنى الذي هو صفة وخبر ومسند./ وقد جرت العادة في صناعة المنطق أن يسمّى المعنى الموصوف والمسند إليه والمخبر عنه موضوعا، [والمعنى المسند] والمعنى الذي هو الصفة والخبر محمولا. وذلك مثل المفهوم من قولنا زيد هو إنسان، فإنّ المعنى المفهوم من زيد هو موضوع والمفهوم هاهنا من الإنسان هو المحمول. وكذلك ما أشبهه ، مثل قولنا الفرس حيوان وسقراط عادل وعمرو أبيض والغراب أسود، فإنّ هذه وما أشبهها تأتلف من معنيين أحدهما موضوع والآخر محمول.

(11) والمعاني المفهومة عن الأسماء منها ما شأنها أن تحمل على أكثر من موضوع واحد، وذلك مثل المعنى المفهوم من قولنا إنسان، فإنّه يمكن أن يحمل على زيد وعلى عمرو وعلى غيرهما، فإنّ زيدا هو إنسان وعمرا هو إنسان وسقراط هو إنسان. وكذلك الأبيض قد يمكن أن يحمل على أكثر من واحد. وكذلك الحيوان والحائط والنخلة والفرس والكلب والحمار والثور وما أشبه ذلك، فإنّ المعاني المفهومة من جميع هذه شأنها أن تحمل على أكثر من واحد. ومنها ما ليس من شأنها أن تحمل على أكثر من [موضوع] واحد لكن إمّا ألا تحمل أصلا وإمّا إذا حملت حملت على واحد فقط، وذلك مثل المعاني المفهومة من قولنا زيد وعمرو وهذا الفرس وهذا الحائط، [وكلّ ما] أمكنت الإشارة إليه وحده، مثل هذا البياض وهذا السواد وذلك المقبل وهذا الداخل ، فإنّ هذه المعاني إمّا أن لا تحمل على شيء أصلا وإمّا إن حملت / فإنّما تحمل على شيء [ما] وحده لا غير.

وليس شيء من هذه شأنه أن يحمل على أكثر من موضوع واحد. [فإنّ التي لا تحمل على شيء أصلا فإنّها ليست تحمل على أكثر من موضوع واحد] ولا أيضا على موضوع واحد. وأمّا التي تحمل منها فإنّها إنّما تحمل على موضوع واحد فقط، مثل قولنا ذاك الداخل هو

زيد وهذا الذي يمشي هو عمرو والذي بناه فلان هو هذا الحائط والذي (ســبق) هو هذا الفرس، فإنّ المحمولات في هذه كلّها إنّما تحمل على ذلك الموضـــوع الذي أخذ في [هذا] القول [وحده] ولا يمكن أن يحمل على غير ذلك الموضـوع أصـلا. وأمّا المعنى المفهوم من قولنا إنسـان فإنّه متى حمل على موضـــوع ما أمكن أن يؤخذ بعينه محمولا على موضـــوع آخر. فالمعاني التي شـــأنها أن تحمل على أكثر من واحد تســـمّى المعاني الكلّيّة والمعاني العامّة والعامّيّة، والمعاني المحمولة على كثير (ين. و) ما لم يكن من شـــأنه أن يحمل على أكثر من واحد لكن إمّا ألا يحمل على شـــيء أصـــلا وإمّا أن يحمل على واحد فقط لا غير فإنّها تسمّى الأشخاص.

(12) والكلّيّات منها ما ينحاز كلّ واحد منها بالحمل على أشخاص ذوات عدد فيحمل عليها وحدها ويكون كلّ واحد منها محمولا على أشـــخاص غير الأشـــخاص التي يحمل عليها الكلّيّ الآخر. ومنها ما يشترك عدّة منها في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها. مثال الأوّل الإنسان والفرس.

فإنّ الإنســـان وهو كلّيّ يحمل على زيد وعمرو. والفرس والحمار [وهو] كلّيّ يحمل / على الحرون وعلى [هذا الفرس و هذا الحمار] ، فقد انحاز بالحمل على أشخاص غير أشخاص الإنسان. فإنّ الفرس ليس يمكن أن يحمل على زيد ولا الإنســـان على هذا الحمار، وكذلك الثور والحمار والكلب والغراب وما أشبه ذلك. ومثال الصنف الثاني الحيوان والإنســـان والحسّـــاس والأبيض، فإنّ هذه [كلّها] كلّيّات قد تشـــترك في الحمل على زيد (وعمرو . فإنّ زيدا) هو إنســـان وهو حيوان وهو حسّاس وهو أبيض.

(13) والكلّيّات المشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها منها ما يشترك في الحمل ويقتصر أحدهما في الحمل على تلك العدّة من الأشخاص فقط ولا يحمل على ما سواها من الأشخاص، ويفضل مشـــاركه الآخر في الحمل حتّى يحمل على تلك وعلى غيرها . مثال ذلك الحيوان والإنسان، فإنّهما يحملان جميعا على زيد و [على عمرو، والإنسان يقتصر به على زيد و] عمرو، والحيوان يحمل عليهما وعلى الحرون وهذا الحمار، فيفضل الحيوان على الإنسان في الحمل حتّى يحمل على أشياء كثيرة [غير ما] يحمل عليه الإنسان. وكذلك الأبيض فإنّه يشارك الإنسان في الحمل على زيد وعمرو ويحمل أيضا على أشياء كثيرة لا يحمل عليها الإنسان، فهو أيضا يفضل الإنسان في الحمل. ومنها ما يشترك في الحمل فإذا حمل أحدهما على أشخاص حمل مشاركه على تلك بعينها وعليها وحدها ولا يحمل على أشخاص سواها مثال ذلك الإنسان والضحّاك، فإنّهما مشتركان في الحمل على/ أشخاص ما وليس يفضل أحدهما [على] الآخر لكن يقتصر بكلّ واحد

منهما على أشخاص واحدة بأعيانها فمتى حمل أحدهما على شيء كان الآخر محمولا على ذلك وحده ولم يحمل على أشخاص سواها . ومثال ذلك أيضا الحيوان والحسّاس فإنّهما يشتركان في الحمل والأشخاص التي يحمل عليها الحيوان فإنّ الحسّاس يحمل على [تلك] وحدها. والمشتركة التي يفضل أحدهما في الحمل على الآخر فالفاضل منهما يسمّى الأعمّ والمفضول يسمّى الأخصّ ويسمّى الجزئيّ، والمشتركة التي لا تتفاضل في الحمل تسمّى المتساوية في الحمل والمتساوقة [في الحمل] .

والحيوان أعمّ من الإنسان والإنسان أخصّ. فأمّا الحيوان والحسّاس فإنّهما متساويان ومتساوقان في الحمل.

(14) والمشتركة التي يفضل أحدهما على الآخر منها ما الفاضل [هو] فاضل [الآخر] أبدا والمفضول هو أخصّ من الفاضل أبدا، مثل الحيوان والإنسان المشتركين في الحمل على زيد، فإنّ الحيوان هو أبدا يفضل [على] الإنسان والإنسان أبدا يقصر عن الحيوان في الحمل. ومنها ما [هو] إن فضل أحدهما [على] الآخر أمكن أن يفضل الآخر ذلك الذي كان الفاضل أوّلا حتّى يكون هذا يفضل ذلك بوجه وذاك يفضل هذا بوجه آخر، مثل الإنسان والأبيض فإنّ الإنسان يحمل على زيد وكذلك الأبيض يحمل أيضا على زيد، والإنسان أعمّ من الأبيض إذ كان الإنسان يحمل على الزنجيّ والأبيض لا يحمل عليه، وأيضا فإنّ/ الأبيض يحمل على الثلج والإسفيذاج والإنسان لا يحمل عليهما.

(15) والكلّيّات التي لا تشترك في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك لا يحمل بعضها على بعض [أصلا]. مثال ذلك الإنسان والفرس والثور [والحمار والكلب] ، فإنّها كلّيّات لا تشترك بالحمل على أشخاص واحدة بأعيانها وليس شيء منها يحمل على الآخر أصلا، فإنّه لا الإنسان فرس ولا الفرس إنسان، وكذلك ما سواه. والكلّيّات التي هي مشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك الكلّيّات يحمل بعضها على بعض.

(16) والكلّيّ إذا حمل على كلّيّ آخر فإنّه يحمل [بإحدى جهتين] ، إمّا حملا مطلقا وإمّا حملا غير مطلق. والحمل المطلق هو الذي إذا قرن بموضوعه قولنا كلّ صدق الحمل ، مثل قولنا كلّ إنسان حيوان. والحمل غير المطلق هو الذي إذا قرن بموضوعه [قولنا] كلّ كذب

الحمل، مثل قولنا كلّ حيوان إنســان، فإذا قرن بالموضــوع حرف ما صـدق، وهو قولنا حيوان ما إنسـان. والكلّيّات التي تشـترك في الحمل على أشـــخاص بأعيانها متى كان أحدها أعمّ [والآخر أخصّ وكان الأعمّ أعمّ] من الأخصّ أبدا فإنّ الأعمّ يحمل على الأخصّ حملا مطلقا والأخصّ يحمل على الأعمّ حملا غير مطلق.

مثال ذلك الإنســان والحيوان والحسّــاس والمغتذي [والجسـم]، فإنّ هذه كلّيّات تشـــترك في الحمل على زيد وعمرو، والحيوان أعمّ من الإنسـان، وكذلك/ الحسّـاس أعمّ من [الحيوان]، والحيوان هو أبدا أعمّ من الإنســـان، وكذلك المغتذي هو (أبدا) أعمّ من الحيوان، فالحيوان يحمل على الإنسـان حملا مطلقا، فإنّا إذا قلنا كلّ إنسـان حيوان صـدق [القول]، وكذلك إذا قلنا كلّ حيوان مغتذ. والإنسان يحمل على الحيوان حملا غير مطلق، وكذلك الحيوان على المغتذي، فإنّا إذا قلنا كلّ مغتذ حيوان كذب القول من قبل أنّ النبات هو مغتذ وليس بحيوان ، وكذلك إذا قلنا كلّ حيوان إنســـان كذب القول من قبل أنّ الفرس [هو] حيوان وليس بإنسان، وإنّما يصدق القول إذا قيل [مغتذ ما حيوان وحيوان] ما إنسان. والمشتركة التي بعضها أعمّ من بعض متى كان الأعمّ ليس هو الأعمّ أبدا والأخصّ ليس هو الأخصّ أبدا فإنّما يحمل بعضـــها على بعض حملا غير مطلق . مثال ذلك الإنسان والأبيض، فإنّهما يشتركان في الحمل على [أشخاص واحدة] بأعيانها وكلّ واحد منهما [هو] بوجه أعمّ من الآخر وهو بوجه أخصّ من الآخر، والإنسان ليس يحمل على الأبيض حملا مطلقا ولا الأبيض على الإنسـان، فإنّا إذا قلنا كلّ إنسـان أبيض وكلّ أبيض إنسـان لم يصـدق بل إنّما يصـدق إذا قلنا إنســان ما أبيض أو أبيض ما إنسـان. والكلّيّات المشـتركة [المتسـاوية المتسـاوقة] في الحمل فإنّ كلّ واحد منها يحمل على الآخر حملا مطلقا. مثال ذلك الإنسان والضـحّاك فإنّهما متساويان في الحمل، فإنّا إذا قلنا كلّ إنسان ضـحّاك/ وكلّ ضـحّاك إنسان صدق القول.

(17) والكلّيّات المشـتركة في الحمل على أشـخاص واحدة بأعيانها فإنّ الأعمّ منها يشارك كلّيّات أخر في الحمل على أشخاص أخر. مثال ذلك الإنســـان والحيوان، فإنّهما كلّيّان اشـــتركا في الحمل على زيد وعمرو، والحيوان اعمّ من الإنســان، فالحيوان يشــارك أيضــا الفرس الذي هو كلّيّ آخر في الحمل على أشــخاص [الحمار و] الفرس [وهي هذا] الحمار والحرون وكذلك الحيوان يشارك الكلب الذي هو كلّيّ في

الحمل على ضـــمران وواشـــق. وبيّن أنّ الكلّيّ الأعمّ يحمل (حملا مطلقا) على الكلّيّات المتباينة التي يشـاركها في الأشـخاص التي يحمل عليها. ولمّا كان الكلّيّ الأعمّ يشـــارك كلّيّات متباينة أكثر من واحد [تحمل على أشخاص مختلفة، صار يحمل على كلّيّات متباينة أكثر من واحد]. مثال ذلك الحيوان هو كلّيّ [ما] أعمّ، وهو يشـارك الإنسـان في الحمـل على زيـد وعمرو، [والفرس في الحمـل على هـذا الحمـار والحرون، والكلب في الحمل على ضـمران وواشـق، فالحيوان يحمل على الإنســان وعلى الفرس وعلى الكلب. ثمّ الأعمّ فالأعمّ من الكلّيّات يحمل على كلّيّات متباينة أكثر عددا من التي يحمل عليها الأخصّ. مثال ذلك الإنســـان والحيوان والمغتذي والجســـم، فالحيوان أعمّ من الإنســـان فهو يحمل على الإنســـان وعلى الفرس، والمغتذي أعمّ من الحيوان فهو يحمل على الإنســـان وعلى الفرس والنخلة، والجســـم/ أعمّها فهو يحمل على الإنســـان والفرس والنخلة وعلى الحجر حملا مطلقا. وليســت الأشــخاص وحدها فقط هي التي تشــترك في الحمل عليها كلّيّات عدّة، لكن قد يمكن أن يوجد كلّيّ تشــترك في الحمل عليه عدّة كلّيّات أخر. فإنّ الإنســـان وهو كلّيّ قد اشـــترك في الحمل عليه الحيوان والمغتذي والجسم.

الفصل الخامس: أصناف المعاني الكلية المفردة

(18) والمسألة بما هو قد تكون عن شخص أو أشخاص وقد تكون عن كلّيّ. فإنّا قد نقول ما هذا الشـيء الذي بين أيدينا (وهو) شـخص، وقد نقول في الإنسـان ما هو والإنسـان كلّيّ. وقد قيل فيما سـلف إنّ المسألة متى كانت عن شيء بما هو فإنّه يلزم المسئول أن يجيب بأمر يفيد به السـائل معرفة ما هو الشـيء المسـئول عنه. والأمر الذي يليق أن يستعمل في إفادة ما هو قد يكون اسما لذلك الشيء وقد يكون بعض جزئيّاته وقد يكون بعض الكلّيّات التي تشـترك في الحمل عليه. ونحن فقصـدنا أن نتكلّم هاهنا فيما هو الذي إنّما يليق أن يجاب عنه ببعض كلّيّات المسـئول عنه. فإن كان المسـئول عنه شـخصـا فالذي يليق أن يسـتعمل في الجواب هو بعض الكلّيّات التي تشـترك في الحمل على ذلك الشخص. وكذلك إن كان المسئول عنه أمرا كلّيّا فإنّ الذي يليق أن يستعمل في الجواب عن مسألة ما هو هو بعض الكلّيّات التي تشترك في الحمل على ذلك الكلّيّ. وكذلك إن سـئلنا عن شـخص أو كلّيّ كيف هو وأيّ شـيء هو فإنّ الذي يليق أن يسـتعمل في الجواب هو بعض الكلّيّات المشـتركة في الحمل على ذلك الشـخص أو على ذلك الكلّيّ./ فالكلّيّات المشتركة على شخص شخص منها ما يليق أن يستعمل في جواب ما هو ومنها ما يستعمل في جواب كيف هو ومنها ما يستعمل في جواب أيّ شيء هو. وكذلك الكلّيّات المشتركة في الحمل على كلّيّ كلّيّ منها ما يليق أن يستعمل في جواب المسألة في كلّيّ بما هو ومنها ما يليق أن يسـتعمل في الجواب عنه بأيّ شـيء هو. والذي يليق أن يؤخذ في جواب ما هو الشـيء بعضـها يدلّ عليه لفظ مفرد وبعضـها يدلّ عليه لفظ مركّب. وقد قيل ذلك فيما سلف.

(19) فأقول: إذا كانت أشخاص، واشتركت في الحمل عليها كلّيّات عدّة تدلّ عليها ألفاظ مفردة، وكان جميعها يليق أن يؤخذ في جواب المسـألة عنها بما هي، فإنّ أخصّ تلك الكلّيّات يسـمّى النوع، والباقية التي هي أعمّ تسـمّى الجنس. مثال ذلك زيد وعمرو وخالد اشـترك عليهم في الحمل الإنسـان والحيوان والمغتذي والجسم، وكلّ واحد من

هذه يدلّ عليه لفظ مفرد، وجميع هذه يليق أن تؤخذ في جواب ما هو متى سئلنا عن شخص شخص منها- أعني إن سئل عن زيد ما هو وعن عمرو ما هو. فأخصّ هذه الكلّيّات هو الإنسان والباقية أعمّ، فإنّ الإنسان يسمّى نوعا لهذه الأشخاص والباقية- أعني الحيوان والمغتذي والجسم- تسمّى الأجناس.

(20) والأجناس من بين هذه الكلّيّات فكلّ واحد منها أعمّ من النوع.

أمّا هي في أنفسها- أعني الأجناس- فإنّ بعضها أعمّ من بعض، فإنّ الحيوان والمغتذي والجسم كلّها أعمّ من الإنسان، ثمّ المغتذي أعمّ من الحيوان،/ والجسم أعمّ من المغتذي. وعلى هذا المثال حال الأجناس الكثيرة المشاركة للنوع في الحمل على شخص أو أشخاص، فإنّ بعضها أعمّ من بعض- أعني أنّ الواحد منها أبدا أخصّ والآخر أعمّ. ولمّا كان الأعمّ يحمل على الأخصّ حملا مطلقا والأخصّ يحمل على الأعمّ حملا غير مطلق، وكان النوع أبدا أخصّ من الأجناس والأجناس أعمّ، صارت الأجناس تحمل على النوع حملا مطلقا والنوع يحمل على الأجناس حملا غير مطلق. وأمّا الأجناس فإنّ الأعمّ فالأعمّ يحمل على الأخصّ فالأخصّ حملا مطلقا. فالنوع يحمل على الشخص ويليق أن يجاب به في جواب ما هو، ولا يحمل على كلّيّ أصلا في جواب ما هو حملا مطلقا، لكن إنّما يحمل هذا الحمل على الأشخاص فقط. وأمّا الأجناس فإنّها قد تحمل على الأشخاص التي يحمل عليها النوع حملا مطلقا وفي جواب المسألة عن النوع ما هو.

(21) والأجناس المحمولة على النوع، فإنّ منها ما هو أخصّ حتّى لا يحمل على النوع من بين تلك الأجناس جنس أكثر خصوصا منه، ومنها ما هو أعمّ حتّى لا يحمل على ذلك النوع جنس أعمّ منه أصلا، ومنها ما هو أزيد عموما من الجنس الأخصّ الذي لا أخصّ منه وأخصّ من الجنس الأعمّ الذي لا أعمّ منه. والجنس الأخصّ يسمّى الجنس القريب من النوع، والأعمّ الذي لا أعمّ منه يسمّى الجنس البعيد والجنس العالي، والذي هو أزيد عموما من الجنس القريب وأخصّ من الجنس العالي يسمّى الجنس المتوسّط من قبل أنّه متوسّط بين/ الجنس الذي لا أخصّ منه وبين الجنس الذي لا أعمّ منه. والمتوسّط ليس أبدا يتّفق أن يكون جنسا واحدا، بل يتّفق أن يكون بين الجنس القريب وبين الجنس العالي أجناس أكثر من واحد هي متوسّطات. وهذه المتوسّطات

بعضها أعمّ وبعضها أخصّ، والأخصّ فالأخصّ منها أقرب مرتبة إلى الجنس القريب، والأعمّ فالأعمّ منها أقرب مرتبة إلى الجنس العالي. وكلّما أخذ من المتوسّطات شيء أعمّ وجد ما هو أعمّ منه، وكلّما أخذ منها شيء خاصّ وجد ما هو أخصّ منه. وأمّا الجنس العالي فلا يوجد جنس أعمّ منه يحمل عليه. ولمّا كان الجنس الأعمّ يحمل على جميع الأجناس التي هي أخصّ منه حملا مطلقا، صار الجنس العالي يحمل على جميع الأجناس التي تشاركه في الحمل على النوع، وهي التي هي أخصّ من الجنس العالي.

(22) والجنس الأخصّ الذي شأنه أن يكون موضوعا في الحمل لجنس أعمّ منه يقال إنّه مرتّب تحت ما هو أعمّ منه. وبالجملة فإنّ جميع ما شأنه أن يكون موضوعا لأمر أعمّ منه يحمل (عليه) من طريق ما هو، فإنّه يقال إنّه مرتّب تحت ذلك الأمر. فإذن الأجناس المتوسّطة مرتّبة تحت] الجنس العالي، والمتوسّطات بعضها مرتّب تحت بعض، والجنس القريب مرتّب تحت بعض المتوسّطات، والنوع مرتّب تحت الجنس القريب منه، والشخص مرتّب تحت النوع.

(23) ولمّا كان الكلّيّ الأعمّ (ليس) إنّما يشارك كلّيّا واحدا [أخصّ منه] في الحمل على شخص ، [و] كان الجنس أعمّ من النوع، فليس إذن إنّما يشارك نوعا واحدا في الحمل على الشخص ، لكن [يشارك] أنواعا أكثر/ من واحد. ولمّا كان المشارك الأعمّ يحمل حملا مطلقا على الأخصّ، صار الجنس يحمل على جميع الأنواع التي تشاركه في الحمل [حملا مطلقا]. مثال ذلك الحيوان وهو جنس، [وهو] أعمّ من الإنسان المشارك له في الحمل على زيد وعمرو، وهو أيضا يشارك مع ذلك الفرس، فالحيوان يحمل على الإنسان والفرس وعلى كلّ نوع يشاركه في شخص ما حملا مطلقا. وكذلك كلّ جنس أعمّ يشارك جنسا آخر أخصّ منه في الحمل على أنواع أخر، [فإنّه أيضا يشارك جنسا آخر أخصّ منه في الحمل على أنواع أخر]، ويحمل هذا الجنس الأعمّ على الجنسين الأخصّين جميعا وعلى الأنواع الموضوعة لهما وعلى الأشخاص التي تحت تلك الأنواع. مثال ذلك المغتذي، فإنّه أعمّ من الحيوان، وهو أيضا أعمّ من النبات ، وهو يحمل على الحيوان والنبات جميعا، ويحمل على الإنسان والفرس اللذين تحت الحيوان، وعلى النخلة والزيتونة اللتين تحت النبات. وهذا لازم في كلّ جنس متوسّط كان أعمّ من جنس آخر متوسّط. وكذلك يلزم في الجنس العالي.

والجنس العالي فلم يتبيّن بعد هل هو واحد أو أكثر من واحد. فإن كان أكثر من واحد فلم يتبيّن بعد هاهنا كم عدده. [غير أنّا] ننزل أنّه أكثر من واحد. فيلزم إذن في كلّ جنس عال أن يحمل على أجناس متوسّطة، وعلى أنواع تحت المتوسّطة، وعلى الأشخاص التي تحت الأنواع.

(24) وكلّ شخصين كانا تحت جنسين عاليين فإنّه ليس يمكن أن يوجد كلّيّ أصلا يحمل عليهما معا من طريق ما هو، بل يكون جميع الكلّيّات/ التي تحمل [على أحدهما] من طريق ما هو غير جميع الكلّيّات التي تحمل على الآخر من طريق ما هو. وكلّ شخصين أمكن أن تكون الكلّيّات التي تحمل على أحدهما هي بأعيانها الكلّيّات التي تحمل على [الشخص] الآخر، فإنّه إمّا أن يكون [بعض] الكلّيّات التي تحمل على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها بعض [تلك] الكلّيّات التي تحمل من طريق ما هو على الآخر ، وإمّا أن تكون جميع الكلّيّات التي تحمل على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها تحمل على الشخص الآخر من طريق ما هو.

فالأوّل يشترك في بعض الكلّيّات ويختلف في بعض، والثاني لا يختلف في كلّيّ يحمل عليه من طريق ما هو أصلا. فمثال الأوّل زيد والحرون.

فإنّ الكلّيّات المحمولة على زيد من طريق ما هو [إنسان وحيوان] ومغتذ ، والمحمولة على الحرون فرس وحيوان ومغتذ، فقد اختلفا في بعض واشتركا في بعض. ومثال الثاني زيد وعمرو، فإنّ هذين ليس يختلفان في كلّيّ يحمل عليهما من طريق ما هو أصلا. والذي يختلف في بعض ويشترك في بعض منها ما يختلف في أقلّ ويشترك في أكثر، [ومنها ما يشترك في أقلّ ويختلف في أكثر]. والأشخاص التي تختلف في جميع التي تحمل عليها من طريق ما هو تسمّى المختلفة بالأجناس العالية. والأشخاص التي تختلف في بعض وتشترك في بعض تسمّى المختلفة بالنوع. والتي لا تختلف أصلا في كلّيّ يحمل عليها من طريق ما هو تسمّى المختلفة بالعدد. فإن كان النوع أخصّ الكلّيّات المحمولة على الشخص من طريق ما هو، والجنس أعمّ من النوع، لزم ضرورة/ أن يكون النوع هو الكلّيّ المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو، (والجنس هو الكلّيّ المحمول على

كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو) وهذا مطّرد في كلّ جنس، كان جنسا قريبا أو متوسّطا أو عاليا.

(25) والجنس العالي ليس يترتّب تحت جنس أصـــلا بل يترتّب تحته الأجناس، والأجناس المتوسّـــطة فكلّ واحد منها يترتّب تحت جنس ويرتّـب تحتـه جنس آخر، والجنس القريـب يرتّـب تحتـه نوع ويرتّب هو تحت جنس آخر فوقه. فكلّ جنس يرتّب تحت جنس فإنّه من جهة ما يرتّب تحت شـيء يسمّى أيضـا نوعا، ومن جهة أنّه يرتّب تحته شـيء آخر يسـمّى أيضـا جنسـا. مثال ذلك الحيوان، فإنّه يسـمّى نوعا للمغتذي وجنسا للإنسان، والمغتذي جنسا للحيوان ونوعا للجسم. وهذه لســـنا ندلّ عليها بتســـميتنا لها [أنّها] أنواع أنّها محمولة على كثيرين مختلفين بالعدد، لكن إنّما ندلّ بقولنا إنّها أنواع على أنّها مرتّبة تحت كلّيّ يحمل عليها من طريق ما هو، فالنوع [الأوّل] يدلّ أحيانا على هذا المعنى وأحيانا على المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو. فالجنس العالي إذ كان ليس يرتّب تحت كلّيّ من طريق ما هو، [فالجنس العالي] ليس يسمّى نوعا أصلا. والمتوسّطات تسـمّى أنواعا إذ كانت ترتّب تحت كلّيّ يحمل عليها من طريق ما هو. وأمّا المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو [فإنّه] يســمّى نوعا بجهتين اثنتين، إحداهما من جهة ما هو مرتّب تحت كلّيّ يحمل عليه من طريق ما هو، والثانية من جهة ما هو محمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو./ فلذلك يســـمّى نوعا على الإطلاق. والمتوسّـطات والعالي تسـمّى أجناسـا بجهتين، إحداهما من جهة ما هي محمولة على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو، والثانية من جهة أنّ كلّيّا يرتّب تحتها. فإذن المتوسّطات تسمّى أجناسا وأنواعا. والجنس العالي يسمّى جنسا فقط ولا يسمّى نوعا. والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد يسمّى نوعا فقط ولا يسمّى جنسا، ويسمّى أيضـــا النوع الأخير، ويســـمّى أيضـــا نوع الأنواع- ويعنى به النوع المرتّب تحت الأنواع-، ويســـمّى النوع الذي ليس تحته نوع. والجنس العالي [أيضـــا يســـمّى] جنس الأجناس- ويعنى به الجنس الذي ترتّب تحته الأجناس.

(26) والكلّيّات التي تحمل على الشـــخص من طريق ما هو متى شاركتها كلّيّات أخر في الحمل على تلك الأشخاص، وكان واحد واحد من هذه الأخر يليق أن يؤخذ في جواب المســـألة عن واحد واحد من

الكلّيّات الأول بكيف هو في ذاته، وكانت تحمل مع ذلك على الأول حملا مطلقا، فإنّها تسمّى فصولا ذاتيّة لتلك الأول. فمتى كان [الكلّيّ] المحمول على الشخص هو النوع، وشاركه في الحمل على الشخص كلّيّ آخر، وكان على الصفة التي وصفناها، فإنّ ذلك الكلّيّ هو فصل ذاتيّ للنوع. وكذلك متى كان الكلّيّ المحمول على الشخص هو الجنس وشاركه كلّيّ آخر بهذه الصفة، فإنّ ذلك الكلّيّ فصل ذاتيّ لذلك الجنس. وهذا مطّرد في كلّ جنس متوسّط إلى أن يرتقى إلى الجنس العالي.

(27) وكلّ واحد من هذه التي تحمل من طريق كيف هو على كلّيّ حملا مطلقا فإنّه يحمل بعينه/ على جنس ذلك الكلّيّ حملا غير مطلق. فمتى كان الكلّيّ المحمول [محمولا] هذا الحمل على نوع فإنّه بعينه يحمل على جنس ذلك النوع حملا غير مطلق. ومتى كان المحمول هذا الحمل محمولا على جنس ما فإنّه بعينه يحمل على جنس ذلك الجنس حملا غير مطلق. فيكون شيء واحد بعينه يحمل على نوع ما حملا مطلقا وذلك الشيء بعينه يحمل على جنس ذلك النوع حملا غير مطلق. وكذلك يكون شيء واحد بعينه يحمل على جنس ما حملا مطلقا ويحمل [على] ذلك بعينه على جنس ذلك الجنس حملا غير مطلق. فتكون أشياء واحدة بأعيانها تحمل على كلّيّين أحدهما تحت الآخر، فتحمل على الأسفل منهما حملا مطلقا وعلى الأعلى حملا غير مطلق. وهذه الأشياء هي [الفصول الذاتيّة لهما] جميعا، غير أنّها [هي] لما تحمل عليه حملا مطلقا فصول ذاتيّة مقوّمة، ولما تحمل عليه حملا غير مطلق فصول [ذاتيّة] قاسمة. فيكون الفصل الذاتيّ المقوّم لنوع ما هو بعينه فصل ذاتيّ مقسّم لجنس ذلك النوع، وكذلك المقوّم لجنس ما [يكون هو] بعينه مقسّما لجنس ذلك الجنس.

(28) والأنواع المختلفة التي تحت جنس واحد فإنّ فصل كلّ [واحد] منها الذاتيّ المقوّم له يحمل كلّ واحد منها على جنس تلك الأنواع حملا غير مطلق. والفصول الكثيرة التي تحمل على جنس واحد حملا غير مطلق صنفان، صنف منها يمكن أن يحمل بعضها على بعض حملا ما، وصنف منها لا يمكن أن يحمل بعضها على بعض أصلا، لا مطلقا ولا غير مطلق.

فالصنف الذي لا/ يحمل بعضها على بعض أصلا فإنّها تسمّى فصولا متقابلة.

والصنف الذي يحمل بعضها على بعض حملا ما فإنّها فصول غير متقابلة.

والفصـــول المتقابلة منها ما يدلّ عليها جميعا بألفاظ مختلفة حتّى يكون اللفظ الدالّ على أحدهما غير اللفظ الدالّ على المقابل الآخر، ومنها ما يدلّ على (أحد المتقابلين منهما بلفظ ما ويدلّ على) مقابله بذلك اللفظ مقرونا به حرف لا. وأقلّ الفصول المتقابلة اثنان.

(29) [والفصـول المقوّمة] لنوع ما فإنّها تحمل على أشـخاص ذلك النوع، وكذلك المقوّمة لجنس ما فإنّها تحمل على أنواع ذلك الجنس، حملا مطلقا. وكذلك كلّ جنســين [كان] أحدهما تحت الآخر فإنّ [الفصـــل] [المقوّم للجنس] الذي هو أعلى يحمل على الجنس الذي هو أسفل حملا مطلقا.

ولمّا كان جميع ما يجاب به في جواب كيف الشـيء يمكن أن يؤخذ في جواب أيّ شيء هو، وكان الفصل يحمل من طريق كيف هو، لزم أن تكون الفصول الذاتيّة للنوع تؤخذ في جواب المسألة عن ذلك النوع بأيّ شـــيء هو. وكذلك الفصـــول المقوّمة لجنس ما، فإنّها تؤخذ في جواب المســألة عن ذلك الجنس أيّ شـــيء هو. وتلك حال كلّ فصـــل [مقوّم، فإنّه] يؤخذ في التمييز بين ما يقوّم وبين آخر يشـــاركه في الجنس الذي هو أعلى منه. فلذلك صـــار الفصـــل يقال فيه إنّه [هو] المحمول على كلّيّ من طريق أيّ شـيء هو، ويقال إنّه هو الذي [يميّز بين مـا تحـت جنس واحـد بعينـه، ويقـال إنّـه هو الـذي] [تختلف بـه] الأشياء التي لا تختلف بالجنس.

ولمّا كانت الأشياء التي تؤخذ في جواب أيّ شيء هو بعضها/ يفاد به معرفة ما يتميّز به الشـيء في ذاته عن غيره وبعضـها يفيد معرفة ما يتميّز به الشـــيء في أحواله فقط عن غيره، فالفصـــول الذاتيّة تفيد تميّز الشـــيء عن غيره في ذاتـه لا في أحوالـه. فلذلك متى قيل في الفصـــل الذاتيّ إنّه [هو] المحمول على كلّيّ من طريق أيّ شـــيء هو [فينبغي أن يزاد فيقال من طريق أيّ شـيء هو] في ذاته لا في أحواله. والفصـــول المقوّمة لنوع أو لجنس فإنّها تحمل كما قد قيل على ذلك النوع [أو ذلك الجنس] حملا مطلقا. لكن ربّمـا وجد في الفصـــول المقوّمة ما هو مســاو في الحمل للكلّيّ الذي قوّمه، [وقد يوجد أيضـــا] فيها ما هو أعمّ من الكلّيّ الذي قوّمه. ولمّا كان [الفصـــل المقوّم] لنوع

ما يحمل على جنس ذلك النوع حملا غير مطلق لزم أن تكون الفصول المقوّمة لنوع ما أخصّ من جنس ذلك النوع، وأعمّ أو مساوية لذلك النوع . ولمّا كانت المحمولات المساوية لنوع ما ليست تحمل على أكثر ممّا يحمل عليه ذلك النوع، وكان النوع يحمل على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد، لزم أن يكون الفصل المساوي لذلك النوع يحمل على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد. وأمّا الفصل الأعمّ من النوع فإنّه يحمل على أشخاص ذلك النوع وعلى أشخاص نوع آخر. فإذن الفصل الأعمّ ليس يحمل على المختلفين بالعدد فقط لكن على المختلفين بالنوع.

فإذن ليس كلّ فصل يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع . فإذن الرسم الذي رسم به الفصل أنّه هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع/ من طريق أيّ شيء هو ليس رسما لكلّ فصل لكن للفصول التي هي أعمّ من النوع [الأوّل] فقط.

(30) والكلّيّات التي تحمل على أشخاص ما من طريق ما هو متى شاركتها كلّيّات أخر في تلك الأشخاص، وكانت تليق أن تؤخذ في جواب المسألة عن الكلّيّات الأول بكيف هي في أحوالها، وكانت مساوية للأوّل في الحمل، وكان الدالّ عليها لفظا مفردا، فإنّها تسمّى خواصّ الكلّيّات الأول. ومتى شارك النوع في الأشخاص التي يحمل عليها النوع كلّيّات بهذه الصفة فإنّ تلك تسمّى خواصّ ذلك النوع. مثال ذلك الضحّاك، فإنّه [مشارك للإنسان] في الحمل على زيد وعمرو، ويؤخذ في جواب المسألة عن الإنسان كيف هو في حاله ، وهو مساو للإنسان في الحمل، ويدلّ عليه لفظ مفرد، فالضحّاك هو خاصّة للإنسان. وكذلك متى شارك الجنس كلّيّ بهذه الصفة فإنّه خاصّة للجنس. فالنوع وخاصّته متساويان في الحمل على [ما يحملان عليه. وكذلك الجنس وخاصّته متساويان في الحمل، يحمل كلّ منهما على الآخر حملا مطلقا. مثال ذلك الضحّاك والإنسان، فإنّ كلّ إنسان ضحّاك وكلّ ضحّاك إنسان، فكلّ واحد منهما ممكن أن يوضع للآخر ويمكن أن يحمل. وما كان هكذا فإنّه يسمّى المنعكسة في الحمل. فالنوع وخاصّته ينعكس كلّ واحد منهما على الآخر في الحمل، وكذلك الجنس وخاصّته. [وكلّ ما] حمل على النوع حملا غير مطلق ولم يكن يحمل على نوع آخر أصلا، فإنّه يسمّى أيضا خاصّة/ ذلك النوع.

مثال ذلك الطبيب والمهندس. فإنّه يحمل على الإنســـان حملا غير مطلق، وليس يحمل على نوع آخر أصلا. وظاهر أنّ هذا الصنف من الخواصّ يحمل عليه النوع حملا مطلقا، فإنّ كلّ مهندس إنســـان وكلّ طبيب إنسان.

والصـنف الأوّل من الخواصّ يسـمّى خاصّـة بالتحقيق، والصـنف الثاني خاصّـــة لا بالتحقيق. وإذا كان في جميع ما يجاب به في جواب كيف هو يليق أن يؤخذ في جواب أيّ شــيء هو، فالخواصّ كلّها تؤخذ في جواب أيّ شــيء هو، ويفاد بها تمييز الشــيء عن غيره في أحواله فقط لا في جوهره، والذي يميّزه في جوهره فهو الفصل الذاتيّ.

(31) ومتى شارك النوع أو الجنس كلّيّ آخر أعمّ من ذلك النوع أو من ذلك الجنس، وكان يليق أن يؤخذ في جواب أيّ شــيء هو في حاله لا في ذاته، فإنّ ذلك الكلّيّ يسـمّى عرضـا لذلك الجنس أو لذلك النوع. وهذان صـنفان. أحدهما يحمل على النوع أو على الجنس حملا مطلقا، فلذلك يســـمّى العرض غير المفارق والعرض اللازم. والآخر يحمل على النوع أو على الجنس حملا غير مطلق، فلذلك يســـمّى العرض المفارق. ومثال الصنف الأوّل قولنا الأسود، إذا حملناه على القار، فإنّ كلّ قار أســود. ومثال الثّاني قولنا الأســود والأبيض، إذا حملناه على الإنســان، وكذلك القيام والقعود والمشــي وأشــباه ذلك، فإنّ جميع هذه يحمل على الإنســـان حملا غير مطلق. وجميع الأعراض- المفارق منها وغير المفارق- يمكن أن يفاد به تمييز الشــيء عن / الشــيء في أحواله، ويليق أن تؤخذ في جواب المسألة عن الأمر أيّ شـيء هو في حاله.

فمن هذه ما قد يليق به مع ذلك أن يجاب به في جواب كيف هو، مثل قولنا صـــالح أو طالح، ومنها ما لا يليق أن يجاب به في جواب كيف هو، مثل قولنا الذي يتكلّم والقائم أو القاعد. والأعراض المفارقة منها ما شأنه أن يحمل على شخص ما دائما، مثل الفطوسة والزرقة، ومنها ما شـــأنه أن يحمل عليه حينا ولا يحمل عليه حينا، مثل القيام والقعود وما أشــبه ذلك. فالأوّل يســمّى العرض اللازم لشــخص ما والثاني يســمّى المفارق لشــخص ما. وهذا الثاني هو الذي تختلف به أحوال الشــخص دائما وتتبدّل تبدّلا غير محدود. وكلّ واحد من هذين قد يستعمل في إفادة تمييز شخص عن شخص، فتسمّى لذلك فصولا، لا على التحقيق لكن على طريق التشــبيه بالفصــول الذاتيّة. فما كان

منها شـــأنه أن يلزم شـــخصـــا واحدا بعينه دائما فذلك أبلغ في إفادة التمييز، وهذا ربّما سمّاه قوم لهذا السبب فصولا خاصّة. وما كان منها ليس شـــأنه أن يلزم الشـــخص دائما فذلك دون الأوّل في إفادة التمييز، فيسـمّيه بعض الناس الفصـول العامّة، إذ كانت أحوال الشـخص تتبدّل بها تبدّلا غير محدود. والذي رســـم به العرض هاهنا فقد انتظم تميّزه عن جميع المحمولات على النوع سوى العرض.

فإنّ قولنا فيه إنّه أعمّ ميّزه من خاصّــة النوع، وقولنا أيّ شــيء هو في حاله ميّزه من الأجناس/ ومن الفصول.

الفصل السادس: أصناف المعاني الكلية المركبة

(32) ومتى شارك النوع في الحمل على الأشخاص كلّيّ يدلّ عليه لفظ مركّب يليق أن يجاب به في المسألة عن النوع وعن الشخص ما هو، وكانت أجزاؤه بعضها يدلّ على جنس ذلك النوع وبعضها يدلّ على فصله، وكان مساويا للنوع في الحمل، فإنّ ذلك الكلّيّ يسمّى حدّ ذلك النوع- وأعني بالنوع هاهنا ليس الأخير فقط لكن والأنواع المتوسّطة. مثال ذلك قولنا حيوان مشّاء ذو رجلين، أو حيوان ناطق مائت، فإنّ هذا كلّيّ إذ كان يحمل على أكثر من واحد، وهو يشارك الإنسان في الحمل على زيد وعمرو، ويدلّ عليه لفظ مركّب، ويليق أن يجاب به في المسألة عن زيد وعن الإنسان ما هو، وأجزاؤه الحيوان والمشّاء، والحيوان يدلّ على جنس الإنسان، والمشّاء يدلّ على فصله وكذلك ذو الرجلين، وهذا الكلّيّ بأسره يساوي الإنسان في الحمل. فهذا وما أشبهه هو حدّ الإنسان. ومتى كان الكلّيّ الذي بهذه الحالة غير مساو للنوع في الحمل، بل كان أعمّ من النوع المشارك له، فهو يسمّى حدّا ناقصا لذلك النوع، وذلك بعينه حدّ تامّ لبعض الأجناس التي فوق ذلك النوع. مثال ذلك حيوان مشّاء هو حدّ الإنسان، غير أنّه حدّ ناقص.

والأجناس التي فوق النوع قد يتّفق أن يكون منها ما لم يوضع له اسم، فيستعمل حدّه بدل اسمه. مثال ذلك حيوان مشّاء، فإنّه متوسّط بين الحيوان وبين الإنسان، ولم يوضع له اسم، واستعمل بدل اسمه لفظ حدّه،/ وهو قولنا حيوان مشّاء، فيكون هذا اللفظ مستعملا بدل اسم النوع، وهو لفظ حدّه التامّ، وهو أيضا حدّ ناقص لما تحته. فلذلك متى أخذ حدّ لجنس متوسّط له اسم أو لا اسم له فجعل حدّا لنوع تحته كان ذلك الحدّ حدّا ناقصا للنوع الأسفل، فيكون أعمّ منه. ولمّا كان الحدّ الكامل [هو لشيء] وحده أمكن أن يجاب به في جواب أيّ شيء هو، وأن يستعمل في الدلالة على تمييز الشيء عن كلّ ما سواه. والحدّ يعرّف من الشيء أمرين اثنين، أحدهما أنّه يعرّف ذات الشيء وجوهره، والثاني (أنّه) يعرّف ما يتميّز به عن كلّ ما سواه. فلذلك

سمّي بهذا الاسم- أعني اسم الحدّ- من قبل أنّه شبيه بحدود الضياع والعقار، إذ كان حدّ الدار يخصّ الدار وبه تتميّز عن سائر الدور وبه انحازت الدار عما سواها.

(33) ومتى شارك النوع أو الجنس كلّيّ يدلّ عليه لفظ مركّب، وكان مساويا للنوع أو الجنس في الحمل، ولم يكن يليق به أن يجاب به في جواب ما هو، وكانت أجزاء لفظه تدلّ على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعض أجزائه تدلّ على جنسه وبعضها يدلّ على أعراضه أو على خواصّه، فإنّ ذلك يسمّى رسم ذلك النوع أو الجنس، وربّما سمّاه أرسطاطاليس خاصّة. مثال ذلك قولنا المتحرّك القابل للعلم، فإنّه يشارك الإنسان في الحمل على زيد وعمرو، وهو مساو له في الحمل، ويدلّ على أعراض الإنسان، فإنّ هذا وما أشبهه يسمّى الرسم. وكذلك قولنا المتحرّك الضحّاك،/ أو قولنا حيوان ضحّاك أو حيوان قابل للعلم. ومتى كان الكلّيّ الذي هو بهذه الصفة غير مساو للنوع أو الجنس سمّي رسما غير كامل. وما كان غير مساو فهو إمّا أعمّ وإمّا أخصّ.

ولمّا كانت الحدود من أجناس وفصول ذاتيّة فقط، لزم فيما لا جنس له الّا يكون له حدّ، وكذلك ما لا فصول له ذاتيّة يلزم الّا يكون له حدّ. ولمّا كانت الأجناس العالية ليست لها أجناس فوقها، لزم فيها الّا يكون لها حدود.

ولمّا كانت الأشياء التي ليست لها أجناس أو التي ليست لها فصول ذاتيّة لم يمتنع أن تكون لها أعراض، صارت بسبب ذلك لا يمتنع أن يكون لها رسوم.

فلذلك لم يمتنع في الأجناس العالية أن يكون لها رسوم، وكذلك في المتوسّطة.

(34) والنوع متى كان له حدّ مساو له في الحمل، فزيد على أجزاء الحدّ محمول أعمّ من النوع، بقيت مساواة الحمل على حالها. مثال ذلك قولنا حيوان مشّاء ذو رجلين متحرّك. وكذلك متى زيد عليه كلّيّ مساو للنوع في الحمل.

مثال ذلك حيوان مشّاء ذو رجلين ضحّاك. ومتى زيد على أجزاء الحدّ كلّيّ أخصّ من النوع، أزال مساواة الحدّ للنوع. مثال ذلك حيوان

مشّـــاء ذو رجلين طبيب. فإنّ هذا يحمل على أقلّ ممّا يحمل عليه الإنســـان. والحدّ الكامل قد يكون من جزءين- أعني من جنس واحد وفصـــل واحد- وقد يكون من أكثر من جزءين-[و] من ثلاثة أو أكثر. ومتى كـان من جزءين، فـأيّ الجزءين نقص لم يكن البـاقي حدّا، من قبل أنّ الذي يبقى/ يدلّ عليه لفظ مفرد، والحدّ يدلّ عليه لفظ مركب. والحدّ أبدا فإنّ أوّل أجزائه في الترتيب هو الجنس . ومتى [كان من ثلاثـة أجزاء أو أكثر]، فنقص منـه جزؤه الأوّل-[وهو الجنس] فقط- كان الباقي مســـاويا أيضـــا للنوع في الحمل. مثال ذلك قولنا في حدّ الإنسـان حيوان مشّـاء ذو رجلين، ومتى حذفنا قولنا حيوان وبقينا قولنا مشّـاء ذو رجلين، كان مسـاويا للإنسـان في الحمل. ومتى نقص [آخر أجزاء الحدّ] ، فإنّ الباقي تزول مســـاواته في الحمل للنوع الذي كنّا أخذناه له حدّا . ومتى نقص أوسـط أجزائه، وكان آخر أجزائه مسـاويا للنوع في الحمل، بقي الباقي أيضـــا مســـاويا. ومتى نقص [الجزء] الأوسط من أجزائه، وكان الأخير أعمّ، زال عن الباقي المساواة.

(35) والشـــيء الواحد قد تصـدق عليه أسـامي كثيرة. و[صـدق] الأسـامي الكثيرة على شـيء واحد هو [بإحدى جهتين] . إمّا أن تكون الأسـامي الكثيرة [الصـادقة عليه] تدلّ منه على (معنى واحد فقط، وإمّا أن تكون الأسامي الكثيرة [الصادقة عليه] تدلّ منه على) معان مختلفة. [(فإذا كانت الأســـامي الكثيرة الصـــادقة عليه تدلّ منه على معان مختلفة)]، وكان كلّ واحد من تلك المعاني يدلّ عليه أيضـــا بحدّ، كان [جزء جزء] من حدوده يدلّ على ما يدلّ عليه اسـم من أسـمائه. فمتى أخذ حدّ من حدوده فكان دالّا منه على معنى فقيس باســـمه الدالّ منه على ذلك المعنى بعينه، كان ذلك الحدّ [هو] حدّ ذلك الشـــيء بحســـب اســـمه الدالّ منه على ذلك المعنى فقط. ومتى قيس باســـمه الدالّ منه على معنى آخر، كان ذلك [الحدّ [هو] حدّ ذلك] الشيء لا بحسب اسمه ذلك لكن بحسب اسم له آخر. فإنّه لا يمتنع أن يظن في حدّ الشـيء أنّه حدّ له بحسـب/ أيّ اسـم اتّفق من الأسـامي التي تصـدق عليه. فلذلك يجب أن يحتفظ في الحدّ بهذا الأمر، وهو أن يكون بحســـب اســـم ما محصّـــل من أســـامي ذلك الشـــيء. وبالجملة فإنّ [قولنا في الحدّ إنّه] بحسب الاسم ينبغي أن يفهم منه معنيان، أحدهما أن يصدق على جميع ما يصدق عليه الاسم وعليها وحدها ، والثاني أن يدلّ الحدّ من [الأمر] المحدود على المعنى الذي دلّ عليه الاسم الذي قيس به بعينه.

وحدود الأنواع كثيرا ما تستعمل بدل أسامي الأنواع. مثال ذلك الجوهر المغتذي الحسّاس، وهو حدّ الحيوان، ويقام مقام اسم الحيوان، فيظنّ أنّه لا فرق بين أن يدلّ عليه بشيء مركّب وبين أن يدلّ عليه باسم مفرد.

وأيضا فإنّ حدّ الشيء قد يستعمل بدل الشيء ويظنّ أنّه لا فرق بين الشيء و [بين] حدّه. فتكون الأجزاء التي منها تأتلف الحدود [هي] بأعيانها يقوّم بها المحدود. ولمّا كانت الأنواع تأتلف حدودها من الأجناس والفصول، صارت [الفصول] التي تليق أن تؤخذ جزء حدّ النوع يقال إنّها فصول مقوّمة [للنوع، وهي] الفصول الذاتيّة التي تحمل على النوع حملا مطلقا.

الفصل السابع: القسمة والتركيب

(36) ومتى أخذ كلّيّ وقرن به أمور متقابلة تحمل على ذلك الكلّيّ حملا غير مطلق، ووضع بين كلّ اثنين منها حرف إمّا، مثل قولنا الحيوان إمّا مشّاء وإمّا لا مشّاء، فإنّ هذا الفعل يسمّى قسمة. والمقسوم هو الكلّيّ المأخوذ أوّلا، والمحمولات المتقابلة المقرونة بالكلّيّ تسمّى الأمور القاسمة. ومن بعد أن يفعل هذا الفعل متى نزع عنها / حرف إمّا وأخذ الكلّيّ مقرونا بواحد واحد من المتقابلات وأفرد كلّ واحد من تلك المقترنات على حياله، فإنّ تلك [الأمور] تسمّى الحادثة عن القسمة والتي إليها يقسّم الكلّيّ. مثال ذلك الحيوان وهو كلّيّ، [فمتى قرنّا به] مشّاء ولا مشّاء وهما متقابلان، وقرنّا به حرف إمّا فقلنا الحيوان إمّا مشاء وإمّا لا مشّاء، ثمّ بعد ذلك أسقطنا حرف إمّا وأخذنا الحيوان مقرونا بالمشّاء وأفردناه على حياله وهو الحيوان المشّاء [وقرنّا أيضا الحيوان بلا مشّاء وأفردناه على حياله فصار حيوانا لا مشّاء، فإنّ الحيوان هو كلّيّ ومشّاء ولا مشّاء هي الأمور القاسمة].

وفعلنا بالحيوان هذا الفعل يسمّى قسمة الحيوان، والحيوان المشّاء والحيوان اللامشّاء هي الأمور الحادثة عن [قسمة الحيوان]، وهي التي إليها يقسّم الحيوان بالمشّاء واللامشّاء، وهي تسمّى أيضا الأمور القسيمة، فإنّ الحيوان المشّاء هو قسيم الحيوان اللامشّاء. وقد يستعمل في القسمة بدل إمّا حرف منه. مثال ذلك الحيوان منه مشّاء ومنه غير مشّاء. فمتى استعمل في القسمة حرف منه فإنّ القسمة تخصّ باسم التبعيض، وكذلك قولنا من الحيوان ما هو مشّاء ومنه ما ليس هو مشّاء.

(37) والمقسوم قد يكون جنسا، وقد يكون نوعا، وقد يكون كلّيّا آخر، إمّا خاصّة [أو غيرها]. وأمّا الأمور القاسمة فإنّها إنّما تكون أبدا [كلّ ما] أمكن أن يحمل على الكلّيّ المقسوم [حملا غير مطلق]. ومتى كان/ المقسوم جنسا فإنّه [قد يقسّم] بالفصول الذاتيّة المقوّمة [لواحد واحد] من أنواع ذلك الجنس. مثال ذلك الحيوان، فإنّه جنس الإنسان والفرس، والفصول القاسمة له- وهي المقوّمة لهذين النوعين- هما

الناطق والصـهّال، والحيوان يقسّـم بهما، فيقال الحيوان إمّا ناطق وإما صـــهّال، أو منه ناطق ومنه صـــهّال. ومتى أخذنا الجنس، وقرنّا به الفصـول [التي قسّـمته]، وأسـقطنا منه حرف القسـمة، وأفردنا مقترن الجنس والفصـول كلّ واحد على حياله، فإنّ الحادث عن قسـمة الجنس بالفصول الذاتيّة هي الأنواع.

مثال ذلك الحيوان الناطق والحيوان الصـهّال، فإنّ [الحيوان الناطق نوع و] الحيوان الصـــهّال نوع. والأنواع كما [قد] قلنا ربّما لم يكن لبعضـها اسـم مفرد، فيؤخذ مجموع جنسـه وفصـله فيقام مقام الاسـم المفرد، فتكون الفصـول التي تقوّم أنواعها [هي] بأعيانها تقسّـم جنسـها إلى تلك الأنواع.

والفصـول التي تقسّـم جنسـا ما إلى أنواع هي بأعيانها تقوّم الأنواع التي إليها قسّـــم الجنس. والأنواع الحادثة عن قســمة جنس بفصـــول متقابلة [المتقوّمة عن تلك المتقابلة] التي قسّـمت الجنس تسـمّى الأنواع القسيمة.

ومتى قسّـــمنا جنســـا إلى أنواع وكان [تحت (كلّ واحد من)] تلك الأنواع أنواع أخر، فإنّ تلك قد يمكننا أن نقسّـــم كلّ واحد منها إلى الأنواع التي تحته، فيحدث من قســـمة كلّ واحد [منها] أنواع أخر. وكذلك قد لا يمتنع أن نقسّـم تلك الأخر إلى [أنواع] أخر،/ حتّى ننتهي إلى الأنواع الأخيرة. وعلى هذا المثال فلننزل أنّا أخذنا الكلّيّ الأوّل الجنس العالي، فإنّا إذا قسّـــمناه هذه القســـمة حدثت أنواع قريبة منه، وكذلك نقسّـم كلّ واحد منها إلى أنواع أخر، وكلّ واحد من تلك الأخر إلى ما تحتها، ثمّ نتمادى كذلك إلى [أن] ننتهي إلى الأنواع الأخيرة. وظاهر أنّا كلّما انحدرنا بالقســـمة حدثت أنواع أكثر عددا من التي قسّمناها.

(38) ومتى أخذنا أنواعا أخيرة قوامها من فصـــول متقابلة، وأقمنا مجموع أجناسـها وفصـولها مقام أسـاميها، ثمّ أسـقطنا فصـولها وأخذنا أجناســـها وحدها، فإنّ هذا الفعل يســـمّى التركيب. والأنواع المأخوذة أوّلا هي التي منها كان وقع التركيب، والحادث بالتركيب هو الجنس المأخوذ مفردا. مثال ذلك الإنســـان والفرس هما نوعان أخيران، فإذا أقمنا الحيوان الناطق بدل الإنسان والحيوان

الصـــهّال بدل الفرس، ثمّ أسـقطنا منهما الناطق والصـــهّال وأخذنا الحيوان وحده، فهذا الفعل هو [تركيب (و) الإنســـان والفرس اللذان منهما كان] التركيب، والحادث عن تركيبهما هو الحيوان. وكذلك قد يمكننا أن نأخذ الحيوان وقسيمه فنركّبهما ، فيحدث منهما الجنس الذي فوقهما. مثال ذلك أنّا نأخذ بدل الحيوان [المغتذي الحسّـــاس] ، وبدل النبات المغتذي اللاحسّاس ، ونسقط منهما المتقابلين ، فيحدث المغتذي وهو جنس الحيوان والنبات. وعلى هذا المثال قد يمكننا أن نتمادى في/ التركيب إلى أن ننتهي [إلى] الجنس العالي.

(39) وظاهر أنّا بالقســـمة ننحدر من الجنس العالي إلى الأنواع الأخيرة، وبالتركيب نترقّى من الأنواع الأخيرة إلى الجنس العالي. وأيضـا فإنّ القسـمة تفضـي بنا إلى أشـياء أكثر عددا من المقسـومة، والتركيب يفضـي بنا إلى أشـياء أقلّ عددا من الأشـياء التي عنها كان التركيب. والمقسومة قد تكون نوعا أخيرا، غير أنّ الذي يقسّم [النوع] الأخير هي كلّها أعراض. مثال ذلك الإنسـان [إمّا كاتب وإمّا لا كاتب. والجنس قد يمكن أيضـا أن يقسّـم بالأعراض. مثال ذلك الحيوان] إمّا أبيض وإمّا لا أبيض . وقد يمكن أن يقسّم الجنس بالخواصّ التي توجد لأنواعه. مثال ذلك الحيوان إمّا ضـــحّاك وإمّا لا ضـــحّاك. وكذلك الخواصّ والأعراض قد يمكن أن تقسّـــم بكلّ ما أمكن أن يحمل عليها بوجه ما حملا غير مطلق. مثال ذلك الضـــحّاك إمّا مهندس وإمّا غير مهندس. وكذلك العرض. مثال ذلك قولنا الأبيض إمّا كاتب وإمّا لا كاتب. وكذلك العرض قد يمكن أن يقسّم بأجناس الأنواع التي توجد لها الأعراض متى (كان) أعمّ من تلك الأنواع ومن أجناســـها، وبتلك الأنواع بـأعيـانهـا. مثـال ذلـك الأبيض إمّـا حيوان وإمّـا لا حيوان، والأبيض إمّا إنسان وإمّا لا إنسان. ومتى قسّم الجنس بأعراض أنواعه كانت تلك القســمة قســمة بفصــول غير ذاتيّة، إذ كانت الأعراض قد تسـمّى أيضـا فصـولا. فلذلك قد يقال فيها إنّها قسـمة الجنس بفصـول/ عرضيّة. وهذه القسمة ليست تحدث أنواعا للجنس المقسوم.

الفصل الثامن: أنحاء التعليم

(40) والتعليم قد يكون بسماع (وقد يكون باحتذاء . والذي بسماع) هو الذي يستعمل [المعلّم فيه] القول، وهذا يسمّيه أرسطاطاليس التعليم المسموع. والذي [يكون] باحتذاء هو الذي يلتئم بأن يرى المتعلّم المعلّم بحال ما في فعل أو غيره، فيتشبّه به في ذلك الشيء أو يفعل مثل فعله، فيحصل للمتعلّم القوّة على ذلك الشيء أو الفعل. والأمور التي يلتئم [تعليمها] بقول، فإنّ منها ما قد يمكن أن يكون باحتذاء ، ومنها ما شأنه أن يكون بالقول فقط لا غير. وكلّ شيء شأنه أن يتعلّم بقول، فإنّه يلزم ضرورة أن يكون للمتعلّم في ذلك الشيء أحوال ثلاثة. أحدها أن يتصوّر ذلك الشيء ويفهم [معنى] ما سمعه من المعلّم، وهو المعنى الذي قصده المعلّم بالقول. والثاني أن يقع له التصديق بوجود ما تصوّره أو فهمه عن لفظ المعلّم.

والثالث حفظ ما قد تصوّره ووقع له [التصديق به] . وهذه الثلاثة هي التي لا بدّ منها في كلّ شيء يتعلّم بقول . والمعلّم فإنّما ينبغي أن ينحو أبدا نحو أن يحصّل للمتعلّم هذه الثلاثة بالجهات التي يكون تحصيلها أسهل إمكانا، وأن يكون الذي يحصل على أجود ما يمكن أن يحصل. وجهات التعليم التي تستعمل في تحصيل هذه الثلاثة تسمّى أنحاء التعليم. وأنحاء التعليم تختلف بحسب اختلاف الأمور التي تستعمل في التعليم وبحسب اختلاف جهات استعمال كثير من تلك الأمور عند التعليم.

(41) والأمور التي تستعمل إنّما ينحى بها نحو تلك/ الأحوال الثلاثة التي ينبغي أن تحصل للمتعلّم في الشيء الذي يتعلّمه. وهذه الأمور كثيرة، منها استعمال الألفاظ الدالّة على الشيء وحدّ الشيء وأجزاء حدّه وجزئيّاته [(وكلّيّاته)] ورسوم الشيء وخواصّه وأعراضه وشبيه الشيء ومقابله والقسمة والمثال والاستقراء [والقياس] ووضع الشيء بحذاء العين. وهذه كلّها ما عدا القياس فتنفع في تسهيل الفهم والتصوّر. وأمّا القياس فإنّ شأنه أن يوقع التصديق بالشيء فقط. والذي قصدنا أن يقع به التصديق ينبغي أن يتصوّر قبل

ذلك على الكفاية ثمّ يطلب التصديق به، فإن علم صدقه بنفسه لم يحتج إلى القياس ، وإن لم يعلم بنفسه استعمل القياس في تبيين صدقه. وجميع هذه قد تنفع في سهولة حفظ الشيء. والاستقراء والمثال من بينها ينفعان في الثلاثة بأسرها- أعني أنّ فهم الشيء يسهل بهما والتصديق [أيضا] قد يقع بهما وينفعان في سهولة الحفظ. وسائر هذه الأمور-[ما] عدا [المثال والاستقراء] [و] القياس- فإنّها ليس شأنها أن توقع التصديق، لكنّها تنفع في سهولة الفهم وفي سهولة الحفظ [فقط].

(42) أمّا لفظ الشيء وحدّه وأجزاء حدّه ورسمه وخاصّته وعرضه وشبيهه وجزئياته وكلّيّاته، فإنّها تنفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء.

وتستعمل على جهات ثلاث .

إحداها أن تؤخذ علامات للشيء ، فتكون بأنفسها مخيّلة ، فتكون بحيث إذا حضرت الذهن حضر معها الشيء الذي جعلت هذه علامات له. فلذلك تكون مذكّرة/ للشيء [ومنبّهة عليه] ، فتعين على تخيّل الشيء وعلى حفظه. وأمر شبيهه أيضا بيّن. فإنّ الشيء متى يخيّل شبيهه سهل تصوّر الشيء نفسه، من قبل أنّ خيال الشيء في النفس على مثال خيال شبيهه . والشيئان قد يشتبهان بأن يشتركا في أمر واحد يؤخذ فيهما جميعا [معا]، ويشتبهان بأن يتناسبا نسبا متشابهة. مثال ذلك أنّ نسبة الربّان إلى المركب كنسبة قائد الجيش إلى الجيش، وكنسبة مدبّر المدينة إلى المدينة.

فقائد الجيش ومدبّر المدينة والربّان يتشابهون بتشابه نسبهم.

(43) والنحو الثاني هو أن يبدل بعض هذا مكان بعض. وهو أنّ الشيء متى كان له اسمان ، فكان أحدهما أعرف عند المتعلّم والآخر أخفى عنه ، فلم يفهم الشيء باسمه الأخفى، أبدل الأعرف مكان الأخفى.

وكذلك متى كان الشيء يدلّ عليه لفظ مفرد ولفظ مركّب، فلم يسهل فهمه عن [لفظه المفرد] ، أبدل لفظه المركّب مكان المفرد. وكذلك يبدل المفرد مكان المركّب. وعلى هذا المثال قد يبدل كلّ واحد مكان كلّ واحد متى احتيج إلى ذلك. وهذا النحو يسمّى إبدال الأعرف واقتضاب الأعرف.

وكذلك يبدل [اللفظ المفرد باللفظ المركّب] . [وتبديل اللفظ المفرد باللفظ المركّب] يسمّى شرح الاسم وتحليل الاسم إلى القول الشارح له. وإبدال الحدّ مكان [اسم] الشيء يسمّى شرح الاسم وتحليل الاسم إلى الحدّ. وعلى هذا المثال (قد تبدل) بدل حدّ الشـــيء حدود أجزاء حدّ الشيء. وهذا يسمّى تحليل أجزاء الحدّ.

[وقد يشبه هذا] / أخذ الأشياء التي عنها يتركّب الشيء بدل اسم الشـــيء في تعريف ذلك الشـــيء، كما لو أخذنا بدل الحائط اللبن أو الطين والآجرّ التي عنها تركّب الحائط، والحائط هو جملة ذلك الشيء من غير أن يحضر في الذهن ما ينطوي عليه تلك الجملة من الأجزاء. وأخذ أجزائه بدل ذلك هو أخذ الجملة مفصّلة بأجزائها. وإبدال ما عنه ركّب الشيء بدل الشيء يسمّى تحليل الشيء إلى ما عنه ركّب. وهذا يشبه إبدال اللفظ المركّب الدالّ على الشيء مكان اسم [ذلك] الشيء وإبدال حدّ الشـــيء مكان اسم الشـــيء . وقوم يسمّون هذه الإبدالات الثلاثة المتشابهة القسمة، وآخرون يسمّونها التحليل.

(44) والنحو الثالث إبدال [هذه] الأشياء مكان الشيء نفسه، فإنّه ربّما عسر تصوّر الشـــيء فينبغي فيه أن يؤخذ لفظه بدل خيال ذلك الشيء.

وكذلك متى كان تخيّل حدّ الشيء أو أجزاء حدّه أيسر على المتعلّم من تخيّل الشـــيء نفسه، أبدل حدّه وأجزاء حدّه بدل الشـــيء نفسه. وكذلك رسمه وخاصّته وعرضه. وكذلك متى عسر تصوّر شيء ما وكان ذلك الشيء كلّيّا، أخذ جزء ذلك الشيء بدل ذلك [الشيء] فاكتفي بتخيّله عن تخيّل الكلّيّ.

وكذلك إن عسر تصوّر أمر ما وسهل تصوّر جنس ذلك الأمر أو نوعه، أخذ جنس ذلك الأمر (أو نوعه بدل الأمر) فاكتفي به [وأقيم] مقامه إلى أن يقوى ذهن المتعلّم على تخيّل الشيء بذاته. وقد يمكن أن يؤخذ شبيه [الشيء بدل الشيء فيكتفى بتصوّر شبيهه] عن تصوّر الشيء/ نفسه.

(45) وهذا النحو الثالث قد يمكن أن يركّب فيه الإبدالات ، بمنزلة ما لو اتّفق أن عسر تخيّل أمر ما فأخذنا كلّيّ ذلك الشيء بدل الشيء ثمّ أبدلنا مكان الكلّيّ اســـمه فقام اســـم الكلّيّ مقام الكلّيّ وقد كنّا أقمنا الكلّيّ مقام الأمر المقصود، فيصير اسم كلّيّ الأمر مأخوذا بدل الأمر.

وهذا النحو خاصّة استعمله أرسطاطاليس في مواضع يسيرة. وكذلك إبدال الاسم الخاصّ بالشيء بدل الشيء، [فإنّه] استعمله في مواضع عدّة. وأمّا إبدال عرض الشيء [بدل الشيء]، فإنّ أرسطاطاليس يتجنّب في الفلسفة هذا النحو من التعليم كلّ التجنّب. وكذلك إبدال شبيه الشيء بدل الشيء، فإنّه يتجنّبه إلّا في أشياء يسيرة. وقد يمكن أن تركّب هذه الإبدالات أصنافا من التركيب، مثل أن يبدل عرض الشيء [بدل الشيء] ثمّ يبدل ذلك العرض بشبيهه ، وهذا من أردأ [ما يكون من] أنحاء التعليم.

(46) وأردأ [ما يكون] ذلك كلّه ما ركّب تركيبا أزيد كثيرا. مثال ذلك أن يبدل كلّيّ الشيء بدل الشيء ويبدل الكلّيّ بخاصّته والخاصّة بعرض فيها، (ثمّ) يؤخذ شبيه ذلك العرض بدل العرض ويقام اسم ذلك الشبيه بدل الشبيه، فيبعد [السامع والمتعلّم] عن [الشيء] المقصود غاية البعد.

وهذا النحو من الإبدال استعمله [كثير من آل فيثاغورس و] من تقدّم أفلاطن واستعمله من أصحاب العلم الطبيعيّ أنبادقلس . ومن هذا النحو الكلام الذي ذكر في كتاب أفلاطن المعروف بطيماوس/ من أنّ الباري أخذ خطّا مستقيما (فشقّه) فحناه من الاستقامة إلى الاستدارة- وشقّه في الطول بدائرتين- ثمّ قسّم إحدى الدائرتين سبع دوائر، فلذلك صارت السماء تتحرّك دورا .

فهذا هو أردأ ما [يمكن أن] يكون من أنحاء التعليم . وأرسطاطاليس قد صرّح بترذيل هذا النحو من التعليم فقال هذا القول: فأمّا هؤلاء فإنّ عنايتهم [إنّما كانت] في إفهام أنفسهم [فقط] ولم تكن عنايتهم في إفهامنا بل توانوا عن ذلك.

ومعلوم أنّهم قالوا هذه الأشياء وهي عندهم معروفة ، إلّا أنّ ما وضعوا من ذلك بهذا القول فهو خارج عن عقولنا. وكذلك ليس يجب أن نفحص عن أقاويل الذين فلسفتهم شبيهة بالزخارف . وبهذه السبيل تلتئم الأقاويل التي تسمّى الرموز والألغاز. وعسى الّا تكون [هذه] مرذولة إلّا في أنحاء [التعاليم الفلسفيّة] فقط. فأمّا في الخطابة وفي الأقاويل المستعملة في الأمور السياسيّة، فعسى الّا يكون الواجب غيرها.

(47) و [أمّا استعمال مقابل الشيء فإنّه نافع] في [الفهم، من قبل أنّ] الشيء إذا رتّب مع مقابله فهم أسرع وأجود. وكذلك قد يذكّر الشيء مقابله. فلذلك قد يمكن أن يؤخذ مقابل الأمر علامة للأمر فيصير معينا على فهم الشيء و [على] حفظه.

(48) وأمّا النحو الذي بطريق القسمة فإنّما يستعمل متى عسر تخيّل الشيء بسبب أمر عمّ ذلك الشيء وغيره، فسبق إلى الذهن فهم الشيء العامّ له ولغيره، فظنّ لذلك [الشيء] أنّ الشيء المقصود هو المشارك/ له في ذلك الأمر العامّ. [فتستعمل عند ذلك طريق القسمة، فيقسّم ذلك الأمر العامّ] بأشياء يخصّ كلّ واحد [منها] من تلك الفصول واحدا من التي اشتركت في العموم، فيتخلّص عند ذلك [في فهم] السامع [الشيء] المقصود. وقد يدخل في نحو القسمة تعديد المعاني التي يدلّ عليها اسم واحد، فإنّه متى اشتركت معان كثيرة باسم واحد فقصد إلى تخيّل أحدها أمكن أن يأخذ السامع بدل المفهوم شيئا آخر ممّا يمكن أن يفهم عن الاسم. فلذلك يجب في كلّ ما أمكن أن يعسر فهمه لهذا السبب أن يعدّد جميع المعاني التي اشتركت في ذلك الاسم حتّى يراها السامع متميّزة في ذهنه ثمّ يتخلّص له منها المعنى المقصود. ونحو القسمة قد ينتفع به في تسهيل الحفظ. فإنّ القسمة توقع الشيء تحت العدد ، فيسهل حفظ الأشياء ذوات العدد. وأيضا فإنّ القسمة تضع المتقابلات بعضها بحذاء بعض، فيسهل لذلك فهم كلّ واحد من المتقابلات وحفظه.

(49) ومتى حكم بحكم على موضوع فلم يعلم هل ذلك الحكم صادق على ذلك الموضوع أم لا، فإنّ أحد ما يوقع لنا التصديق به أن نتصفّح جزئيّات ذلك الموضوع إمّا كلّها وإمّا أكثرها، فإذا وجدنا ذلك الحكم صادقا على جزئيّاته وقع لنا التصديق بأنّ الذي حكم به على هذا الموضوع هو كما حكم. فتصفّح جزئيّات [موضوع ما] لنتبيّن به صدق حكم حكم به على ذلك الموضوع يسمّى الاستقراء. ومتى أخذ/ من جزئيّات الموضوع شيء واحد أو أقلّ جزئيّاته، لم يسمّ ذلك استقراء، [لكن يسمّى أخذ المثال. فعلى هذه الجهة ينفع المثال والاستقراء] في إيقاع التصديق بالشيء.

وقد ينفعان أيضا في تفهيم الشيء. فإنّه ربّما عسر تصوّر الكلّيّ وأخذه مجرّدا، فيؤخذ ذلك الكلّيّ في بعض جزئيّاته فيخيّل فيه فيسهل تصوّره، وكلّما خيّل الكلّيّ في جزئيّات أكثر كان تخيّل المتعلّم له

أقوى. وينفعان أيضا في سهولة الحفظ. فإنّ جزئيّات الشيء وأشخاصه المحسوسة لا يكاد يعسر على الإنسان أن يحصرها ذهنه، فيسهل لذلك على الذهن أن يتذكّر بها الأمر الذي قصده، فيسهل بذلك حفظ الشيء، وكلّما كثرت الجزئيّات كان أبلغ [في المعونة على حفظ الشيء و] في المعونة على استذكاره.

(50) والوضع نصب العين ممّا يستعمل في التعليم، وهو إيقاع الشيء تحت البصر بالجهة الممكنة. وهذا النحو هو أحد أنحاء [التعليم الذي يستعمله] أصحاب التعاليم، وهو أن يجعل بحذاء البصر إمّا المحسوس من الشيء بالبصر وإمّا المحسوس من شبيهه. والنحو الذي تستعمل فيه الحروف هو جزء من نصب العين. والتصوير واستعمال الأشكال واستعمال الترتيب بالأشياء التي تدرك بالبصر هي أجزاء من نصب حذاء العين. وأمّا سائر أجزائها فليس يستعمل في الفلسفة وله مدخل يسير في التصديق.

وهذا المقدار من القول في انحاء التعليم قانع في هذا الموضع .

الفصل التاسع: الأمور التي ينبغي أن يعرفها

المتعلم لصناعة المنطق

(51) وبعد هذا ينبغي أن نعدّد الأمور التي ينبغي أن يعرفها المتعلّم في افتتاح/ كلّ كتاب. وتلك فليس يعسر عليك معرفتها من تعديد المفسّرين الحدث لها . وهي غرض الكتاب ومنفعته [وقسمته ونسبته ومرتبته] وعنوانه واسم واضعه ونحو التعليم الذي استعمل فيه. ويعنى بالغرض الأمور التي قصد تعريفها في الكتاب. ومنفعته هي منفعة ما عرف من الكتاب في شيء آخر خارج عن ذلك الكتاب. [ويعنى بقسمته عدد أجزاء الكتاب] [مقالات كانت أو فصولا أو غير ذلك ممّا يليق أن يؤخذ ألقابا لأجزاء الكتاب] من فنون أو [أبواب أو] ما أشبه ذلك وتعريف ما في كلّ جزء منه . ونسبة الكتاب يعنى بها تعريف الكتاب من أيّ صناعة هو. والمرتبة [يعنى بها مرتبة الكتاب من تلك الصناعة أيّ مرتبة هي]، هل هو جزء أوّل في تلك الصناعة أو أوسط أو أخير أو في مرتبة منها أخرى. وعنوانه هو معنى اسم الكتاب. وأمّا اسم واضع الكتاب فمعناه بيّن. فأمّا نحو التعليم فقد بيّنّا نحن معناه آنفا. وكلّ واحد من هذه متى عرف كان له غناء في تعليم ما في الكتاب. ومعرفة غنائها فليس تعدمها في تفاسير الحدث ، فإنّ عناية أكثرهم مصروفة إلى [التكثير] بأمثال هذه الأشياء. ونحن فقد خلّينا أمثال هذه الأشياء لهم. وأرسطاطاليس والقدماء من شيعته يستعملون من هذه الأشياء في افتتاح كلّ كتاب مقدار الحاجة، وربّما لم يستعملوا منها شيئا أصلا. وفي أكثر الكتب فلا يكاد أرسطاطاليس يخلّ [بمعظم ما] يحتاج إليه من هذه، وذلك هو الغرض والمنفعة. وكثيرا/ ما يذكر النسبة والمرتبة، وربّما ذكر معها نحو التعليم الذي يستعمله في الكتاب.

(52) وقد قيل في الكتاب الذي قدّم على هذا الكتاب أيّ قوّة يفيدها صناعة المنطق وأيّ كمال [يكسبه الإنسان بها] . وهذه القوّة وهذا الكمال إنّما يحصل بالوقوف على جميع الجهات والأمور التي بها ينقاد الذهن [إلى أنّ الشيء هو كذا أو ليس هو كذا، أو بالوقوف على أصناف انقيادات الذهن] كم هي وعلى كم جهة هي وبالوقوف على أصناف الجهات وأصناف الأمور التي صنف صنف منها [سبب لصنف] صنف من. أصناف انقيادات الذهن.

[وأصناف انقيادات الذهن كثيرة. منها انقياد الذهن] للشيء [عن طريق] ما ينقاد [عن الأشياء الشعريّة. ومنها انقياده للشيء على جهة انقياده] عن الأقاويل المشوريّة والأقاويل التي تؤخذ فيها [ما] يمدح به الإنسان أو يهجى ، وعلى مثال ما ينقاد عن الأقاويل الخصوميّة والمعاتبات والشكاية والاعتذار وما جانس هذا ، وهذا الصنف هو الانقياد الخطبيّ. ومنها انقياد الذهن للمغالطات الواردة [عليه]. ومنها انقياده للشيء على طريق الجدل. ومنها انقياده لما هو حقّ يقين.

(53) وكلّ صنف من هذه الانقيادات له أمور خاصّة تسوق الذهن إليه.

والأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقاد للشيء بطريق الانقياد الشعريّ غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء [بطريق خطبيّ، وكذلك الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء] بمغالطة غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد بطريق الجدل، والأمور التي تسوقه إلى [أن] ينقاد لما هو حقّ يقين/ غير التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بالطرق الأخر. وسنبيّن فيما بعد أنّ الذهن ليس له انقياد آخر سوى هذه الخمسة. فيلزم إذن أن تكون أصناف الأمور السائقة إلى هذه الخمسة [هي] [خمسة أصناف] . وهذه الأصناف كلّها تجتمع في أنّها انقياد الذهن. وانقياد الذهن هو أمر يعمّها كلّها على مثال ما يعمّ الجنس للأنواع وعلى مثال ما يعمّ الشيء المطلق لما [فيه شرائط] وعلى مثال ما يعمّ المجمل الأشياء المفصّلة. فإنّ انقياد الذهن على الإطلاق كأنّه جنس لأصناف الانقيادات، كما أنّ الحيوان هو جنس لأصناف الحيوانات.

أو كأنّ انقياد الذهن على الإطلاق هو مطلق وأصنافه مقيّدة بشرائط، فإنّ صنفا منها هو انقياد شعريّ والآخر [هو انقياد] خطبيّ،

وكذلك كلّ واحد من ســـائر الباقية هو مقيّد بحال ما، كما أنّ الحيوان هو مطلق وأصـــنافه حيوان بشـــرائط، فإنّ منها ما هو حيوان ناطق ومنها ما هو حيوان صـهّال، وكذلك سـائر أصـنافها . أو [كأنّ] انقياد الذهن على الإطلاق هو انقياد مجمل وأصـنافه انقيادات مفصّـلة، كما أنّ الحيوان هو جملة أو مجمل وأصـــنافه حيوانات مفصّـــلة، مثل الإنسان والفرس والثور والغراب.

(54) ولمّا كان انقياد الذهن منه عامّ ومنه مفصّل، وكان العامّ عامّا لتلك المفصّـلات، لزم أن تكون الأمور السـائقة للذهن إلى الانقياد منها أمور عامّيّة تســـوق إلى الانقياد المطلق وأمور مفصّـــلة تســـوق إلى الانقيادات المفصّـــلة. وكما أنّ الانقيادات/ المفصّـــلة [تحت الانقيادات المطلقة، كذلك الأمور المفصّلة السائقة إلى الانقيادات المفصّلة] تحت الأمور العامّيّة السـائقة إلى الانقياد المطلق. والأمور التي توجد مطلقة وتوجد مفصّـــلة فإنّ معرفة المطلق منها والمجمل العامّ تتقدّم معرفة الأمور التي تخصّ واحدا واحدا من المفصّلات.

مثـال ذلـك معرفتنـا أنّ الحـائط هو من لبن أو [من] حجـارة قبـل معرفتنـا أنّ حـائط كـذا هو من حجـارة كـذا أو لبن كـذا. وكـذلـك في صناعة الكتابة، فإنّ علمنا أنّ الخطّ على الإطلاق هو بالجملة من [ألف وباء وتاء] قبل معرفتنا أنّ الخطّ المحقّق شكل ألفه كذا وشكل بائه كذا، والخطّ الرئاسيّ شكل ألفه كذا و(شكل) بائه كذا. وكذلك الأمور العامّيّة التي تســـوق الذهن إلى الانقياد المطلق تتقدّم معرفتنا بها معرفتنا أنّ صنف كذا [من الانقياد] يسوق إليه صنف كذا من الأمور.

(55) والأمور العـامّيّـة المطلقـة التي تســـوق الـذهن إلى الانقيـاد المطلق تسمّى المقاييس والقياسات. وأصناف تلك الأمور العامّة التي يسوق صنف صنف منها إلى صنف صنف من انقيادات الذهن تسمّى أصناف المقاييس وأنواع المقاييس. وما كان من هذه الأصناف يسوق الذهن إلى الانقياد الشـــعريّ فهي المقاييس الشـــعريّة، ويضـــاف إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذ هذه المقاييس. وما كان منها يســـوق الذهن إلى الانقياد الخطبيّ فهي المقاييس الخطبيّة، ويضاف إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذ هذه المقاييس . وما كان منها يسوق/ الذهن إلى انقيادات المغالطات الواردة عليه فهي المقاييس المغالطيّة، ويضـــاف إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذ هذه المقاييس- مثل الاحتيالات التي يحتال بها على المجيب حتّى يلتبس عليه موضـــع المغالطة، وما ينبغي

للمجيب أن يستعمل في تلقّي ما يرد عليه من المغالطات وإحراز اعتقاده عن أن يظنّ به أنّه باطل أو ينخدع بمغالطة . وما كان منها يسوق الذهن إلى الانقياد الجدليّ فهي المقاييس الجدليّة، ويضاف إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذ هذه المقاييس، وهي الاحتيالات التي يحتال بها على المجيب حتّى يلتبس عليه المقصود معاندته من اعتقاده فلا يتحرّز، والحيل التي يستعملها المجيب في تلقّي ما يرد عليه من السائل فيتحرّز بها ويمنع السائل عن تنفيذ مقاييسه . و[المقاييس] التي تسوق الذهن إلى الانقياد لما هو حقّ يقين [تسمّى البراهين] والمقاييس اليقينيّة، ويضاف إليها الأمور التي [بها] تلتئم البراهين والأمور التي يسهل على الذهن السبيل إلى الوقوف على البراهين والتي بها يستعين الإنسان من خارج على الوصول إلى الحقّ. والمقصود الأعظم [من] صناعة المنطق هو الوقوف على البراهين. وسائر أصناف المقاييس إذا عرفت وتميّزت عند الإنسان عن البراهين [وقف بتلك] على ما ينبغي أن يستعمله إذا قصد الاعتقاد الحقّ، وما ينبغي أن يتجنّبه .

وبالجملة فإنّه يتبيّن أنّ قوّة الذهن التي حدّدناها في الكتاب الذي قبل هذا إنّما تحصل بالوقوف على هذه الأصناف التي عدّدناها هاهنا.

(56) والمقاييس/ بالجملة هي أشياء ترتّب في الذهن ترتيبا ما متى رتّبت ذلك الترتيب أشرف [بها الذهن] لا محالة على شيء آخر قد كان يجهله من قبل فيعلمه الآن، ويحصل حينئذ للذهن انقياد لما أشرف عليه أنّه كما علمه.

وبيّن أنّ الأشياء التي ترتّب فيشرف بها الذهن على شيء كان يجهله قبل ذلك فيعلمه ليست [هي] ألفاظا ترتَّب، إذ كان ما يشرف به الذهن بهذا الترتيب هو ترتيب أشياء في الذهن، والألفاظ إنّما ترتّب على اللسان فقط.

وأيضا فإنّ الألفاظ لو أمكن أن ترتّب في النفس هذا الترتيب لكان الذي [إليه يتخطّى] الذهن عمّا رتّب هذا الترتيب فيعرفه هو أيضا لفظ ما لا معنى معقول، إذ كان ما يتخطّى إليه الذهن عن الذي رتّب هذا الترتيب له تعلّق بالأشياء التي رتّبت، وليس يجوز متى رتّبت ألفاظ وحدها بلا معنى يعتقد منها أن يتعلّق بها على التوالي واضطرار معنى معقول أصلا. وإذا كان ما يتخطّى إليه الذهن عن الأشياء التي رتّبت معاني معقولة، وكانت هذه ليس يمكن أن يتخطّى إليها بألفاظ

[فقط] يسبق ترتيبها، فبالضرورة يلزم أن تكون الأشياء المرتّبة السابقة ليست ألفاظا .

وأيضا فإنّ الذهن لمّا كان إشرافه على [كلّ] شيء كان يجهله [من] قبل ذلك [إنّما يكون عن أشياء] سبقت معرفتنا بها، [والأشياء التي سبقت معرفتنا بها هي الأشياء التي تقدّمت] خيالاتها في النفس [واعتقد فيها أنّها حقّ، والتي سبقت خيالاتها في النفس] هي المعقولات عن الألفاظ لا الألفاظ ، [و] التي ترتّب/ فيشرف منها الذهن [هي] بهذه الحال، فبيّن أنّ الأشياء التي ترتّبت في الذهن ليست هي الألفاظ لكن معاني معقولة. وأيضا فإنّ الأشياء التي شأنها أن تعلم هي الأشياء التي شأنها أن تكون واحدة عند الجميع، والألفاظ الدالّة ليست واحدة بأعيانها عند الجميع ، فبيّن أنّ المقصود معرفته من الأشياء ليست هي [الألفاظ الدالّة] عليها.

فإذن ولا [ما يتخطّى عنه] الذهن هي [أيضا] ألفاظ مرتّبة، إذ كانت تلك أيضا يجب أن تكون قد علمت من قبل. وأيضا فإنّ الأشياء التي شأنها أن ترتّب هذا الترتيب هي الأشياء التي شأنها أن تؤخذ في الذهن بالطبع والضرورة ، والألفاظ الدالّة هي باصطلاح، فإذن لا شيء مما يرتّب هذا الترتيب هو [اللفظ الدالّ] على الشيء . وأيضا فليست الأشياء التي ترتّب في الذهن هذا الترتيب حتّى يكون عن ترتيبها قياس هي معان مقرونة بها ألفاظها الدالّة عليها، من قبل أنّه لا فرق بين أن يقال ذلك وبين أن يقال إنّها معان مقرونة بها الخطوط الدالّة عليها. وإذ كان [قد] تستعمل الإشارات والتصفيق وأشباه ذلك دالّة على المعاني المعقولة، فلا فرق بين أن يقال في [التي ترتّب] إنّها معان مقرونة بالألفاظ الدالّة عليها وبين أن يقال إنّها معان معقولة مقرونة بالخطوط الدالّة (عليها) أو بالإشارات الدالّة عليها.

فإن كانت الألفاظ [الدالّة] تصير متى رتّبت مقاييس، لزم أن يكون ترتيب الإشارات أيضا مقاييس لذلك السبب بعينه، أو تكون الخطوط كذلك.

و [كلّ] / ذلك ضحكة وهزؤ، (وقد تبيّن هذا أيضا بأشياء أخر كثيرة صحيحة يقينيّة) ، غير أنّ الموضع لا يحتملها إذ كان كثير منها يغمض على السامعين الذين هم في هذه المرتبة من الصنعة . وبعد ذلك فما حاجتنا إلى التطويل في ذلك وأرسطاطاليس نفسه يقول [في

كتاب البرهان هذا القول] : والبراهين ليست تكون عن النطق الخارج لكن عن النطق الداخل، وكذلك المقاييس. ولمّا كانت عادة أرسطاطاليس في كثير ممّا يعرّفه في أوائل هذه الصناعة أن يستعمل فيه نحو التعليم الذي يسمّى إبدال الألفاظ، غلط لذلك جلّ من تكلّف تفسير كتابه، [فظنّوا أن المقاييس وأجزاءها هي الألفاظ التي أبدلها أرسطاطاليس في التعليم مكان المعقولات ، إذ لم يكن أكثر المتعلّمين في وسعهم تخيّل المعقولات ولا كيف ترتَّب في الذهن، فأخذ ألفاظها الدالّة عليها بدلها إلى أن يقوى ذهن المتعلّم فينتقل منها إلى المعقولات. فقد تبيّن ممّا قيل أنّ المقاييس هي معقولات ترتّب في النفس متى ترتّبت ذلك الترتيب أشرف الذهن بها على شيء آخر قد كان يجهله من قبل فيعلمه الآن.

(57) فالقياس إذن هو أمر ما مركَّب وله أجزاء عنها يتركّب . وكثير من المركّبات التي لها أجزاء لأجزائها أيضا أجزاء، والمقاييس بهذه الحال- أعني أنّ لها أجزاء ولأجزائها أجزاء أيضا. فأجزاء أجزائها تسمّى الأجزاء الصغرى، وأجزاؤها أنفسها تسمّى الأجزاء العظمى. والحال في ذلك كالحال في البيت، فإنّه مركّب وله أجزاء وهي الحيطان والسقوف، وللحائط أجزاء وهي اللبن والطين، وللسقوف أجزاء وهي القصب/ والخشب، واللبن هو جزء جزء البيت، والحائط هو جزء البيت. فأجزاء المقاييس العظمى تسمّى المقدّمات. وأجزاء المقدّمات- وهي أجزاء أجزاء القياس وأجزاء المقاييس الصغرى- هي المعقولات المفردة، وهي المعاني التي تدلّ عليها الألفاظ المفردة، مثل قولنا إنسان، فرس، ثور، حمار، بياض، سواد، وما أشبه ذلك، فإنّ المعاني التي تدلّ عليها هذه الألفاظ وما أشبهها تسمّى المعقولات المفردة. وإذا تركّبت المعقولات المفردة حدثت مقدّمات، وهي معقولات ما مركّبة، وهي من جزءين مفردين. وهذه المعقولات المركّبة- وهي المقدّمات- هي التي تدلّ عليها الألفاظ المركّبة التي أحد جزئي المركّب منها مسند والآخر مسند إليه. وإذا تركّبت المقدّمات بعضها إلى بعض ورتّبت ترتيبا حدثت عنها المقاييس. ولمّا كانت الأمور العامّيّة التي تسوق الذهن إلى الانقياد المطلق تتقدّم معرفتها معرفة أصناف تلك الأمور، لزم أن تكون المقاييس على الإطلاق تتقدّم معرفة أنواع المقاييس وأصناف الأمور التي تضاف إلى أنواع المقاييس. ولمّا كانت الأشياء المركّبة يلزم منها

ضـرورة متى قصـدنا إلى معرفتها أن تتقدّم لنا المعرفة بالأشـياء التي عنها تركّبت، وكانت المقاييس مركّبة عن مقدّمات، لزم ضـــرورة إن كان قصـــدنا معرفة أمور المقاييس أن نتقدّم فنعرف قبل ذلك أمور المقدّمات. ولمّا كانت المقدّمات أيضـــا مركّبة عن المعقولات المفردة، لزم ضـــرورة أن تتقدّم لنا معرفة أمر/ المعقولات المفردة. ولمّا كانت هذه لا تنقسـم إلى معقولات أخر، لم يمكن أن يكون في هذه الصـناعة شـــيء أسـبق من المعقولات المفردة. فقد ظهر بهذا القول أجزاء هذه الصـناعة ومراتب أجزائها. وليس يعسـر عليك أن ترتّب كلّ جزء من هذه في المواضع الأليق به من الصناعة.

الفصل العاشر: افتتاح النظر في صناعة المنطق

(58) وقصدنا الآن الشروع في صناعة المنطق. فينبغي أن نفتتح النظر في هذه الصناعة بما قد قيل إنّ العادة قد جرت أن يفتتح به في كلّ كتاب.

فالغرض في هذه الصناعة هو تعريف جميع الجهات وجميع الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقاد لحكم ما على الشيء أنّه كذا أو ليس كذا- أيّ حكم كان- والتي بها تلتئم تلك الجهات والأمور.

(59) ومنفعة هذه الصناعة أنّها هي وحدها تكسبنا القدرة على تمييز ما تنقاد إليه أذهاننا هل هو حقّ أو باطل، وبالجملة فإنّها تكسب القوّة أو الكمال الذي ذكرناه في الكتاب الذي قبل هذا. وذلك أنّا متى عرفنا أصناف انقيادات الذهن والأمور التي يسوق واحد واحد منها إلى واحد واحد من انقيادات الذهن أمكننا في كلّ حكم انقادت له أذهاننا أو ذهن غيرنا أن نعلم أيّ انقياد هو ذلك الانقياد وأيّ الأمور ساق الذهن إلى ذلك الانقياد، ونعلم طبيعة تلك الأمور التي تسوق الذهن إلى انقياد لحقّ أو باطل وإلى أيّ مقدار من الانقياد تسوق تلك الأمور، هل [إلى انقياد] هو يقين أو مقارب لليقين أو دون ذلك.

(60) وأمّا عدد أجزاء الصناعة فهو على عدد/ أصناف انقياد الذهن وعلى عدد الأشياء التي شأنها أن تتقدّم تلك الأمور. وأصناف تلك الأمور فهي خمسة على ما بيّن، والأشياء التي تتقدّمها ثلاثة، ونحن نعلم ذلك ممّا قيل، فأجزاء صناعة المنطق ثمانية. فالجزء الأوّل هو الذي يشتمل على المعقولات المفردة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى كتاب المقولات. والجزء الثاني هو الذي يشتمل على المقدّمات، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى كتاب [باري مينيّاس] ، ومعناه العبارات. والجزء الثالث يشتمل على تبيين أمر القياس المطلق، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى كتاب أنالوطيقا الأولى، ومعناه كتاب التحليلات بالعكس. والجزء الرابع يشتمل على تبيين أمور البراهين وعلى التي بها تلتئم البراهين وعلى ما هي مضافة إلى

البراهين، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى أنولوطيقا الثانية والأخيرة. والجزء الخامس يشتمل على الأشياء الجدليّة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى طوبيقا ، ومعناه المواضع، ويعني الأمكنة التي بها يتطرّق في كلّ مسألة إلى انتزاع الحجج في إثباتها وإبطالها. والجزء السادس يشتمل على الأمور المغالطيّة والأشياء المضافة إليها، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى سوفسط (يق) ، ومعناه المغالطات التي قصد مستعملوها أن يظنّ بها علما أو فلسفة من غير أن يكونوا كذلك. فإنّ سوفسطس معناه حكمة مموّهة/ وعلم مموّه أو مظنون بها أنّها حكمة وليس (ت) كذلك. وكلّ من اقتنى القدرة على استعمال ما يظنّ به بسبب ذلك أنّه ذو حكمة وذو علم من غير أن يكون كذلك بالحقيقة فهو يسمّى السوفسطاي . وكثير ممّن لا يعرف معنى هذا الاسم فيظنّ أنّ سوفسطاي لقب رجل أنشأ مذهبا ما ونسب من ذهب ذلك المذهب إليه. وظنّ آخرون أنّ هذه النسبة إنّما تلحق من جحد إمكان المعارف. وليس واحد من هذين الظنّين حقا، بل معنى السوفسطاي ما قلناه، وسبب غلطهم هو جهلهم بما تدلّ عليه هذه اللفظة باليونانيّة. غير أنّه مع ذلك قد عرض لكثير ممّن اقتنى هذه القوّة أن جحد المعارف] ، لكنّ التسمية لم تلحقهم بسبب جحودهم المعارف [لكن] إنّما لحقتهم بسبب القوّة التي اقتنوها . وهذه القوّة إنّما تحصل بأن يكون للإنسان القدرة [على التمويه] بالقول [و] على مغالطة السامع بالأمور التي توهم أنّ الذي يسمعه حقّ أو بحيث لا يمكنه دفعه. ولمّا كانت المغالطة والأمور التي بها تلتئم المغالطة خاصّة من له هذه القوّة، سمّي الكتاب [الذي] فيه هذا الجزء بأمر مأخوذ عن اسم من له هذه القوّة فقيل كتاب سوفسطيقا. والجزء السابع يشتمل على ما به تلتئم الأشياء التي تسوق [الذهن] إلى التصديقات الخطبيّة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى كتاب ريطوريقا ، ومعناه [الخطبيّات والبلاغيّات] . والجزء الثامن يشتمل على الأشياء التي بها/ يلتئم انقياد الذهن [إلى] الشعريّة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى أبويطيقا الشعريّة، ومعناه الشعريّات.

وأرسطاطاليس كثيرا ما يعدّ كتاب القياس وكتاب البرهان [جميعا] كتابا واحدا.

[و] يسمّى مجموعها الكتاب الثالث. فلذلك كثيرا ما يسمّى كتاب سوفسطيقا الكتاب الخامس وكتاب طوبيقا الكتاب الرابع، وذلك

لاشـــتراك كتاب القياس وكتاب البرهان في اســـم واحد. فمتى جعل أجزاء المنطق بحسـب أسـامي الكتب التي تشـتمل على أجزائها جعل أجزاء المنطق سبعة.

فأمّا متى قسّـمت بحسـب ما يشـتمل عليه غرض غرض على ما قسّـمناه نحن فإنّها لا محالة ثمانية. [وأمّا السبب في أنّ أرسطاطاليس يسمّي الكتابين جميعا باسم واحد فسيبين فيما بعد]. فهذه أجزاء صناعة المنطق وأجزاء الكتاب المشتمل عليها.

(61) وأمّا نسبته، فإنّ هذه الصناعة قد يمكن أن تذهب الظنون فيها أنّها جزء من صـناعة الفلسـفة، إذ كان ما تشـتمل عليه هذه الصـناعة هي [أيضـا] أحد الأشـياء الموجودة. لكنّ هذه الأشـياء، وإن كانت أحد الموجودات، فإنّ هذه الصـــناعة ليســـت تنظر فيها و [لا] تعرّفها من جهة ما هي أحد الموجودات، لكن بما هي آلة يقوى بها الإنســـان على معرفة الموجودات، كما أنّ صـــناعة النحو تشـــتمل على الألفاظ، والألفاظ أحد الموجودات التي يمكن أن تعقل، لكنّ صـــناعة النحو/ ليست تنظر فيها على [أنّها] أحد الأشياء المعقولة، وإلّا فقد كانت تكون صناعة النحو وبالجملة صناعة علم اللغة تشتمل على المعاني المعقولة وليست كذلك. والألفاظ الدالّة وإن كانت أحد الموجودات التي يمكن أن تعقل فإنّ صـــناعة النحو ليســـت تعرّفها على أنّها معان معقولة، لكن على أنّها دالّة على المعاني المعقولة، فنأخذها [على] أنّها خارجة عن المعقولات أصـــلا، [إذ كان ليس ننظر] فيها من هذه الجهة. فكذلك صـــناعة المنطق وإن كان ما تشـــتمل [عليها هي] أحد الموجودات فليست ننظر فيها على أنّها أحد الموجودات، لكن على أنّها آلة نتوصّل [بها] إلى معرفة الموجودات، فنأخذها كأنّها شـــيء آخر خارجة عن الموجودات، وعلى أنّها آلة لمعرفة الموجودات. فلذلك ليس ينبغي أن يعتقد في هذه الصـــناعة أنّها جزء من صـــناعة الفلســـفة، [و] لكنّها صناعة قائمة بنفسها وليست جزءا لصناعة أخرى، ولا أنّها آلة وجزء معا.

(62) فأمّا مرتبة هذه الصـناعة بحسـب قياسـها إلى سـائر الصـنائع فإنّها تتقدّم جميع الصنائع التي تشتمل عليها صناعة الفلسفة، وبالجملة جميع [سـائر] الصـنائع التي شـأنها أن تتعلّم بقول. ومرتبة الصـناعة قد تؤخذ بحسـب المقايسـة بينها وبين صـنائع أخر، وقد تؤخذ بالقياس إلى المتعلّمين. وهذه الصناعة أمّا بحسب قياسها إلى [الصنائع الأخر] فهي

[مقدّمة جميع سائر الصنائع] التي تستعمل الفكر./ وأمّا بحسب قياسها إلى المتعلّمين فإنّه قد كادت [أن] تكون مراتب الصـــنائع بهذه الجهة غير محدودة. فإنّه لا يمتنع أن تكون الصناعة متى قيست بأخرى لزم تقدّمها على تلك الأخرى ، وإذا قيستا [جميعا] بالمتعلّم كانت المتأخّرة منهما أســـهل على المتعلّم من المتقدّمة. فلذلك لمّا رام قوم [تحصـــيل مرتبة صناعة] المنطق وتحصيل مراتب أجزاء الفلسفة وقعت لهم في مراتبها ظنون مختلفة، وكان نظرهم فيها لا بحسب قياس بعضها إلى بعض فقط لكن بحســب قياســها إلى المتعلّمين. ولذلك جعل قوم منهم مرتبة هذه الصــناعة متأخّرة عن كثير من أجزاء الفلســفة، مثال ذلك تقديم من قدّم الهندسة على هذه الصناعة.

(63) وأمّا المنشئ لهذه (الصناعة) والمثبت لها في كتاب والجاعل إليها ســبيلا بها يمكن اقتناؤها [من] يقصــد إليها وتعلّمها (بقول) فهو أرسطاطاليس وحده. والذي يظنّ به أنّه أثبت من هذه الصناعة [قبله] في كتاب فإنّما نظر ذلك في أجزاء من هذه الصــناعة [يسـيرة، منها] المقولات ، فإنّها يظنّ بها أنّ الذين أنشــؤوها أوّلا هم آل فوثاغورس. [فإنّ الذي] أثبتها منهم هو رجل يعرف بأرخوطس، وزعموا أنّه كان قبل زمن أرسطاطاليس وأفلاطن. وكذلك يظنّ بأشياء من أمور الجدل ومن السوفسطائيّة ومن الخطابة والشعر أنّها [أنشئت قبله] . فأقول: أمّا الكتاب المنســوب إلى أرخوطس، فإنّ ثامســطيوس / قال إنّه تبيّن من أمر هذا الكتاب أنّه إنّما وضــع بعد زمن أرسـطاطاليس، (لأنّ من آل فوثاغورس رجلان كلّ واحد منهما يسمّيان بأرخوطس أحدهما كان قبل زمن أرسطاطاليس) والآخر بعده، وكلاهما من شيعة فوثاغورس ، والواضع منهما للمقولات هو الذي كان بعد زمن أرسطاطاليس. وأنا أقول [أيضــا قد تبيّن] من أمر أرخوطس الذي كان قبل أرسـطاطاليس أنّه قد كان يروم أيضا القول فيما (هو) داخل في صناعة المنطق. فإنّ أرسـطاطاليس لمّا عدّد في المقالة السـابعة من كتاب ما بعد الطبيعيّات أصناف الحدود وبلغ أكمل أصنافها قال هذا القول:

و (أمثال) هذه الحدود من التي كان يرتضيها أرخوطس. وكذلك قد تبيّن من (أمر) قوم آخرين أنّهم كانوا يتعاطون القول في أشــياء ممّا [هي داخلة] في هذه الصــناعة، مثل القســمة والحدود، مثل ما بيّن من قول كســـانقراطيس وأكثر ذلـك أفلاطن، وذلـك ليس على طريق الصناعة لكن على أنّها أجزاء [ما] من الصناعة قد شعر بها. وبالجملة

فإنّ ما أثبت من أمر الأشـياء التي هي داخلة في صـناعة المنطق قبل أرسطاطاليس هو أحد الأمرين:

إمّا الأفعال الكائنة عن الصـناعة لا على أنّها بصـناعة لكن بالدربة والقوّة الحادثة عن طول مزاولة أفعال الصـــناعة، إذ كان اتّفق لهم أن زاولوها من غير أن تكون عندهم القوانين التي بها تكون الأفعال، مثل قوّة افروطاغورس على السـوفسـطائيّة وثراسـوماخوس على الخطابة وأوميرس على الشـعر، وكما أثبتت الخطب أنفسـها/ والأشـعار أنفسـها ليس [على] القوانين التي إذا استعملها الإنسـان أنشـأ أمثال تلك الخطب والأشـــعار. وإمّا أن يكون مـا أثبت [منهـا] في كتـاب جزءا مـا من الصـناعة إلّا [أنّه يسـير]، مثل ما كتب (في) الشـعراء أصـناف أوزان ألفاظه، ومن الخطب أشياء مأثورة، وكذلك من الجدل.

فأمّا أن تكون هذه الصناعة (وهذه) الأشياء على النظام الذي ينبغي أن تكون عليـه الصـــنـائع [قد كـانـت قبـل] ذلـك فلا، لكن إنّمـا هو لأرسطاطاليس [وحده].

(64) وأمّا أنحاء التعليم فإنّه يسـتعمل في هذه الصـناعة جميعها إلّا ما قلنا إنّ [أرسطاطاليس] يتجنّبه بالجملة.

(65) فقد أتى [هذا] القول على الأقاويل التي بها يسهل الشروع في [صـــناعة المنطق]. فينبغي الآن أن نشـــرع فيها ونبتدئ بالنظر في الكتـاب الذي يشـــتمل على أوّل أجزاء هذه الصـــنـاعة وهو كتـاب المقولات.

[والحمد لله وحده وصـلواته على سـيّدنا محمّد وعلى آله وصـحبه وأزواجه وذرّيته].

فهرس الموضوعات

المقدّمة 3
1 هويّة الكتاب.....3
2 كتاب «الألفاظ» وكتاب «المقولات» 5
3 كتاب «الألفاظ» وكتاب «التنبيه».....8
4 نسخة ديار بكر الخطّيّة (د) 12
[الفصل الأول أصناف الألفاظ الدالة].....21
الفصل الثاني أصناف الحروف.....23
الفصل الثالث الألفاظ المركبة وأصناف المعاني.....31
الفصل الرابع أصناف المعاني الكلية 34
الفصل الخامس أصناف المعاني الكلية المفردة 38
الفصل السادس أصناف المعاني الكلية المركبة.....48
الفصل السابع القسمة والتركيب.....52
الفصل الثامن أنحاء التعليم.....55
الفصل التاسع الأمور التي ينبغي أن يعرفها المتعلم لصناعة المنطق.....61
الفصل العاشر افتتاح النظر في صناعة المنطق 68